ظاهرة البطالة فى جمهورية مصر العربية
"دراسة ديموجرافية تطبيقية على محافظة الغربية"

د. راوية محسوب النبى عبد الجليل الشوربجى*

تعانى معظم دول العالم المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة لذا احتلت هذه المشكله مكانة بارزة لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والقادة السياسيين وكذلك الأكاديميين فى مختلف التخصصات، نظراً لما تعكسه هذه المشكلة من آثار سلبية على أبعاد وجوانب متعددة فى حياة الأفراد والمجتمعات داخل الدول (جهاد محمد أبو طويلة، 1999، ص 292)، فالبطالة ظاهرة مجتمعية عالمية لا يخلو أى مجتمع بشرى من التعرض لها بشكل أو بآخر، ويكمن التفاوت بين المجتمعات بشأنها فى أشكالها أو أنماطها ومظاهرها والدوافع التى أدت إليها، فضلاً على الآثار المترتبة عليها (محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، 1992، ص 17).

---

* مدرس بكلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة – جامعة الأزهر.

وبذلك تعد البطالة واحدة من أكبر المشكلات التى تواجه المجتمعات فى الوقت الحالى، فهى تؤدى إلى الكثير من الآثار التى تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى العديد من الجوانب الاجتماعية والأمنية والتنموية، ومن ثم فإن إعطائها اهتمام خاص بوصفها أحد أهم مشكلات المجتمعات المعاصرة يعد أمراً على جانب كبير من الأهمية (سامح عبد الوهاب، 2002، ص 229).

وتنقسم قوة العمل إلى عاملين أو مشتغلين، وهم أساس الإنتاج فى الدولة، ومتعطلين أى باحثين عن عمل ولا يجدونه أى لا يعمل ويبحث عن عمل (محمد عبد الرحمن الشرنوبى، 2005، ص 95)، ولذا فإنه يمكن تصور العمالة على أنها الجانب الإيجابى والفعال فى القوى العاملة، فى حين يمكن تصور البطالة على أنها الجانب السلبى والمعوق فيها، وهذا ما دفع الباحثة لدراسة ظاهرة البطالة فى مصر مع التطبيق على محافظة الغربية، خاصة وأن أعداد المتعطلين فى حالة تزايد مستمر على مستوى الجمهورية إذ ارتفع عددهم ليصل إلى 3645800 عاطل عام 2014، بمعدل بطالة قدره 13٪، كما تزايد عدد المتعطلين بمحافظة الغربية ليصل إلى ما يقرب من ربع مليون عاطل عام 2014 (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2015، ص 186)، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بها ليصل إلى 3.18٪ متفوقا بذلكً على نظيره بالجمهورية فى العام نفسه.

موقع منطقة الدراسة :

تتمثل منطقة الدراسة فى جمهورية مصر العربية مع التطبيق على محافظة الغربية التى تقع فى إقليم وسط الدلتا، وتمتد أراضيها بين فرعى دمياط ورشيد بين دائرتى عرض 36َ 30° و 9َ 31° شمالاً، وبين خطى طول 45َ 30° و 17َ 31° شرقاً، ويحدها من الشمال محافظة كفر الشيخ، ومن الجنوب محافظة المنوفية، ومن الشرق محافظة الدقهلية ومن الغرب محافظة البحيرة (شكل 1)، وهى إحدى محافظات الوجه البحرى التى ليس لها ظهير صحراوى، وتبلغ مساحتها نحو 2.1943 كم2 أى ما يشكل

19.0٪ فقط من جملة مساحة الجمهورية، وتتكون إدارياً من ثمانية مراكز (شكل 2) تضم ثمانية مدن و 318 قرية، وقد بلغ عدد سكانها نحو 4011320 نسمة طبقاً لتعداد 2006، محتلة بذلك الترتيب الثانى بين محافظات وسط الدلتا والثامن بين محافظات الجمهورية فى العام نفسه، وقد ارتفع عدد سكان المحافظة ليصل إلى 4852968 نسمة عام 2015.

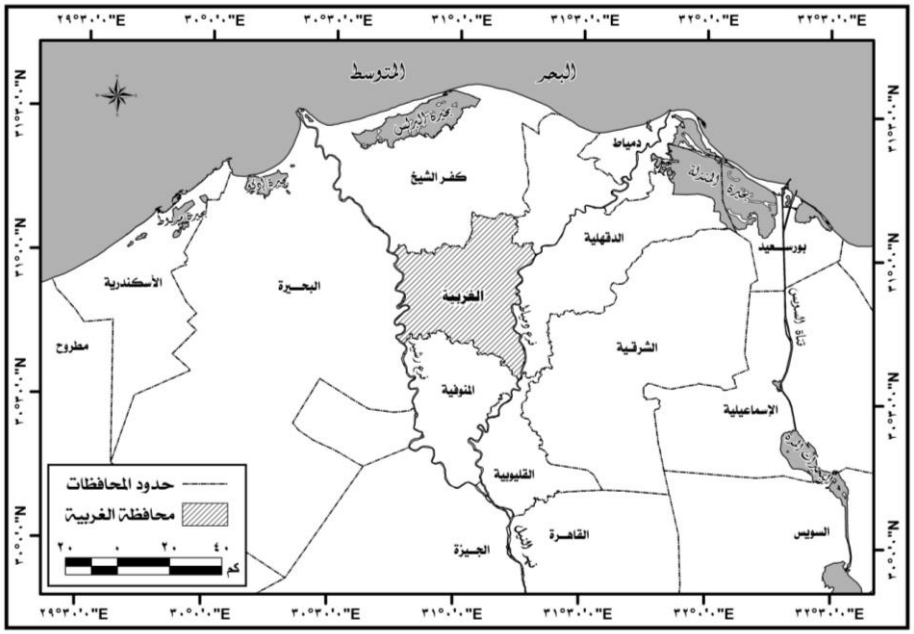

شكل (1) : موقع محافظة الغربية بالنسبة لمحافظات الوجه البحري.

المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الرقمية لمحافظات الجمهورية، مقياس 1 : 50.000 عام 2008م.

أسباب اختيار الموضوع :

1- تفاقم ظاهرة البطالة فى مصر نتيجة للظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة الأخيرة، مما دفع الباحثة لدراسة هذه الظاهرة وتوزيعها الجغرافى على مستوى منطقة الدراسة.

2- التعرف على أسباب البطالة ونتائجها والعوامل المؤثرة فيها، وأثر البطالة على الأوضاع السائدة اقتصاديا وإقليمياً.

3- محاولة وضع بعض المقترحات التى يمكن أن تسهم فى علاج مشكلة البطالة.

4- عدم تناول موضوع البطالة فى محافظة الغربية بالدراسة والتحليل الجغرافى من قبل.

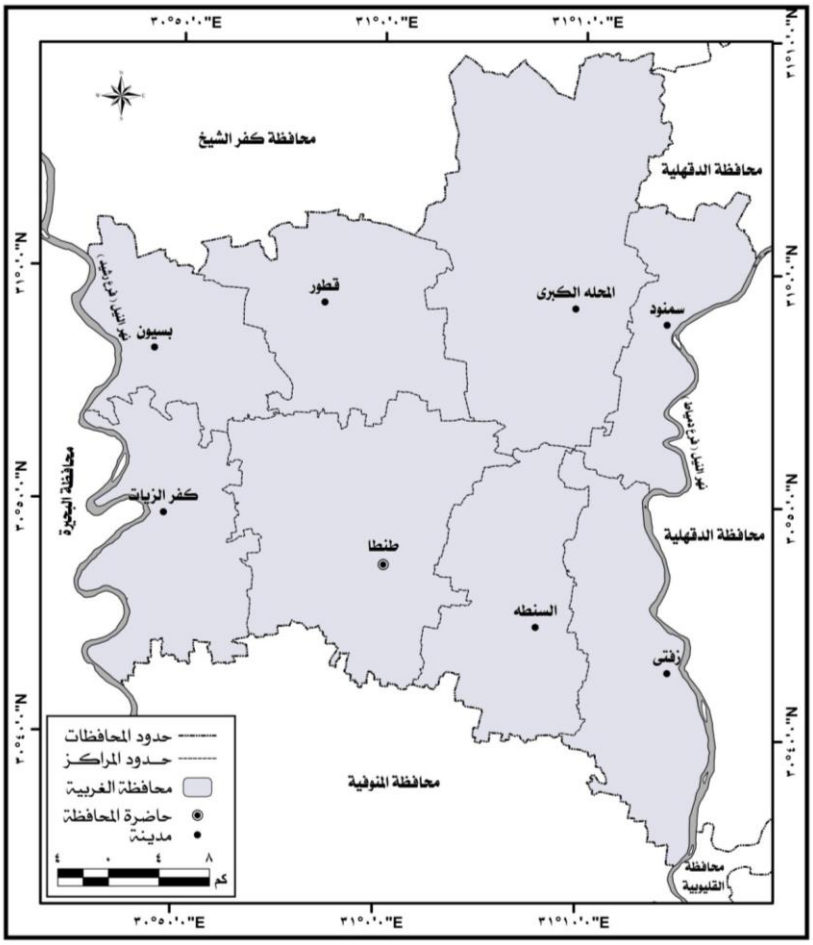

شكل (2) : التقسيم الإداري لمحافظة الغربية.

المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط الرقمية لمحافظة الغربية، مقياس 1 : 50.000، عام 2008م.

أهمية الدراسة :

تأتى أهمية الدراسة من كونها رؤية تحليلية لحجم ومعدلات البطالة على مستوى الجمهورية ومحافظة الغربية التى تعد من أعلى المحافظات التى تعانى من ارتفاع نسبة البطالة، فضلاً على دراسة أنماط البطالة وأسبابها، بالإضافة إلى الأهمية العلمية والمجتمعية للدراسة، حيث أصبح من الضرورى تناول ظاهرة البطالة لما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع بشكل عام.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج جغرافية منها المنهج التاريخى، والمنهج الإقليمى فضلاً على المنهج الوصفى التحليلى، وقد تم استخدام عدة أساليب منها الأسلوب الكمى الإحصائى والأسلوب الكارتوجرافى.

أهداف الدراسة :

- التعرف على الوضع الراهن لظاهرة البطالة وتطورها على مستوى الجمهورية ومحافظة الغربية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة فى ظاهرة البطالة والآثار الناتجة عنها بأنماطها المختلفة.
- دراسة بعض الخصائص الديموجرافية للمتعطلين بمحافظة الغربية.
- اقتراح بعض الحلول التى تساعد فى الحد من ظاهرة البطالة والتى تتوافق مع الوضع الحالى للاقتصاديات المعاصرة.

مراحل الدراسة :

مرت الدراسة بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلى:

1- مرحلة الإعداد وجمع المادة العلمية، وتم خلالها الإطلاع على المصادر المكتبية من مراجع وأبحاث ورسائل علمية، تلاها عملية جمع البيانات

والإحصاءات من مصادرها الوثائقية المختلفة، والتى من أهمها التعدادات السكانية، والبيانات الصادرة عن المركز القومى للمعلومات بالقاهرة، وبيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الغربية، والإحصاءات والنشرات الصادرة عن مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الغربية.

2- مرحلة المعالجة الإحصائية وتم خلالها جدولة البيانات وتصنيفها تمهيداً لتطبيق بعض المعاملات الإحصائية والكمية عليها ومن ثم الخروج بالتحليلات المختلفة على مستوى المقارنات الجغرافية المتبعة فى الدراسة.

3- مرحلة المعالجة الكارتوجرافية، وتم خلالها رسم الخرائط والرسوم البيانية وذلك من خلال برامج الحاسب الآلى المعنية بمعالجة البيانات كارتوجرافياً.

4- مرحلة الكتابة والثبت العلمى، وتم خلالها تحليل الجداول الإحصائية والملاحق والرسوم البيانية والخرائط وانتهت بتحرير البحث والإخراج النهائى له.

وقد تناول هذا البحث عدة عناصر تتمثل فيما يلى :

أولاً: مفهوم البطالة وأنماطها.

ثانياً: تطور البطالة فى مصر وتوزيعها الجغرافى.

ثالثاً : تطور البطالة فى محافظة الغربية واتجاهات نموها.

رابعاً التوزيع الجغرافى للمتعطلين وفقاً للنوع على مستوى مراكز محافظة الغربية.

خامساً: توزيع المتعطلين فى حضر وريف محافظة الغربية.

سادساً: التوزيع الجغرافى للمتعطلين وفقاً لنوع التعطل بمحافظة الغربية.

سابعاً: بعض الخصائص الديموجرافية للمتعطلين بمحافظة الغربية.

ثامناً: العوامل الجغرافية المسببة للبطالة.

تاسعاً: الآثار السلبية الناجمة عن البطالة وسبل مواجهتها.

أولاً - مفهوم البطالة وأنماطها :

لقد تعددت تعريفات البطالة من قبل المتخصصين فى مختلف المجالات المهتمة بتلك القضية، فمنهم من أرجعها إلى عدم قدرة الفرد على إيجاد عمل له، وآخر إلى عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص ذلك الفيض المتدفق من القوى العاملة سنوياً، وآخر اقتصرها على أولئك الباحثين عن فرصة عمل لرغبتهم فيه، فى حين أنه أهمل جزءاً لا بأس به من العمالة نتيجة لفقدانهم الأمل فى الحصول على فرصة عمل، ويقصد بالمتعطلين الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه ويعد الفرد عاطلاً حتى ولو كان قد تعاقد على العمل وحدد لتسلمه تاريخاً لاحقاً.

وهناك تعريف قياسى أقرته منظمة العمل الدولية ILO بأن المتعطلين هم الأفراد غير العاملين والقادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه (رالف هوسمانز وآخرون، 1996، ص 97)، ويعنى ذلك سهولة المقارنة محلياً وعالمياً وحسم إشكالية المفهوم على المستوى الدولى بعدما زادت الاجتهادات فى تعريف البطالة ومن بينها اعتبار من يحصلون على أجور متذبذبة وغير منتظمة كمتعطلين أو افتراض مستوى دخل معين كمعيار يعد الفرد بمقتضاه متعطلاً إذا حصل على أدنى منه (Godfreg, 1986, p. 137).

بينما وضعت وزارة القوى العاملة تعريفاً للبطالة هو "كل الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه"، كما عرفها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بأنها "الأفراد فى سن 15سنة فأكثر الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه" (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 1990، ص 22)، ومن هنا يمكن أن نضيف تعريفاً آخر للبطالة يضم معظم تلك التوجهات على أنها تعبر عن أولئك الأشخاص الذين وصلوا إلى سن العمل

ولكنهم لا يجدونه مع قصور كل من الاقتصاد والجهود الأهلية والحكومية عن إيجاد فرص عمل لهم، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على كل من الفرد والاقتصاد فى آن واحد، ويتم قياس البطالة من خلال معدل البطالة، وهو عبارة عن عدد الأشخاص المتعطلين كنسبة من قوة العمل (Shryock, 1976, p. 203).

وتعد ظاهرة البطالة من أخطر الآفات الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن أن يصاب بها شعب من الشعوب، وبخاصة فى الدول النامية، حيث أنها تؤدى إلى الموت البطئ لهذا الشعب، إذا لم يتم تداركها والتغلب عليها، ولظاهرة البطالة أنماط مختلفة من أهمها:

1- **البطالة السافرة** : وهى البطالة الإجبارية أو الصريحة وتتمثل فى الشكل الواضح لفائض العرض بسوق العمل مقارنة بالطلب عليها (عمر محمد الصادق سعود،2001، ص483)، وتعد أكثر أشكال البطالة ذيوعاً بوصفها الصورة الواضحة للبطالة (على عبد الوهاب نجا، 2005، ص 17)، وهذا النوع أكثر أنواع البطالة خطراً على المجتمع، خاصة وأنه ينتشر بشكل أساسى بين المتعلمين، نتيجة لزيادة المعروض من قوة العمل وعدم قدرة السوق المحلى على استيعابها.
2- **البطالة المقنعة** : ويقصد بها زيادة قوة العمل عن حاجة الإنتاج بحيث لا يتأثر حجم الإنتاج إذا ما سحب الجزء الزائد من قوة العمل، وهذه الظاهرة عرفها الاقتصاد المصرى فى قطاع الزراعة وفى قطاع التوظيف الحكومى، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإدارى للدولة (مجلس الشعب، 2001، ص 6).
3- **البطالة الاختيارية** : وهى جديدة على المجتمع المصرى إذ يختار الفرد الفراغ بدلاً من العمل، أى يتفرغ بناءاً على رغبته للبحث عن فرصة عمل أفضل.
4- **البطالة الكينزية** : وتتميز بفائض العرض على الطلب فى كل من سوق العمل وسوق السلع، حيث إن المنظمين سوف يحجمون عن التشغيل لعدد إضافى من العمال طالما أن الزيادة فى الإنتاج التى ستترتب على زيادة التشغيل لن تجد من يشتريها (رمزى زكى، 1984، ص 122).

5- **البطالة الهيكلية** : وقد ظهر هذا النوع من البطالة نتيجة لاختلال وتشوه سوق العمل والاقتصاد، مما أدى إلى تناقص قدرة القطاعات المختلفة على استيعاب قوة العمل (Lim chong, 1989, p. 113)، ونشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات التى طرأت على أنماط الطلب على منتج معين، أو نتيجة للتطورات التكنولوجية، التى أدت إلى الاستغناء عن عدد من العمالة فى قطاع معين، ولذا يمكن أن يطلق عليها البطالة التكنولوجية.

6- **البطالة الاجتماعية** : وهى تلك الحالة التى يعانيها العامل فى مجالات الأعمال الحرة المختلفة نتيجة عدم الرضا، حيث يكمن فى داخله شعور بأنه من العاطلين وذلك لفقدانه عنصر الأمان، ومن ثم فإنه يظل يبحث عن عمل حكومى حتى وإن تقاضى فيه أجراً يقل كثيراً عن ذلك الذى يحصل عليه من عمله الحر (مجلس الشعب، مرجع سبق ذكره، ص 7).

7- **البطالة الاحتكاكية** : يقصد بها وجود فرص عمل شاغرة وكذلك وجود أفراد قادرين على العمل غير أن هؤلاء الأفراد يرفضون قبول هذه الفرص لأنها قد لا تناسبهم، كما أن أصحاب الأعمال قد يرفضون بعض المتقدمين لأنهم قد يكونوا غير مؤهلين أو مدربين لشغل هذه الوظائف.

8- **البطالة الجزئية** : وتعرف بأنها فئة من الأفراد الذين يعملون ويدخلون ضمن قوة العمل، ولكنهم يتركون عملهم لسبب أو لآخر انتقالا لعمل جديد، وفى خلال فترة الانتقال التى تعرف بفترة الانتظار يكون العامل فى حالة بطالة جزئية (إسماعيل صبرى، 1989، ص 27).

9- **البطالة البرجوازية** : ويقصد بها تلك الفئة من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ولكنهم لا يقبلون أى فرصة عمل تعرض عليهم لأنهم يتطلعون للالتحاق بفرص عمل متميزة ليحصلوا على أجور مميزة، وغالباً ما يعتمدون على مساندة أسرهم لكونهم من الطبقة الميسورة (نجلاء الأهوانى، 1993، ص22).

ثانياً – تطور ظاهرة البطالة فى مصر وتوزيعها الجغرافى :

1) تطورالبطالة فى مصر :

تعد قضية البطالة من كبرى المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى فى الوقت الحالى لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية على المجتمع، خاصة وأن أعداد المتعطلين فى مصر فى حالة زيادة مستمرة، حيث ارتفع عددهم من 142215 عاطل عام 1960 إلى 3645800 عام 2014، أى تزايد عددهم حوالى 26 مرة خلال 54 عاماً بنسبة زيادة سنوية قدرها 45.6٪، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة على مستوى الجمهورية من 2.1٪ عام 1960 إلى 13٪ عام 2014.

ويمكن أن تعزى تلك التراكمات من العاطلين بداية إلى فترة الانفتاح الاقتصادى والشراكة الأجنبية خاصة فى قطاع التصنيع ثم نظام الخصخصة والتحول إلى نظام الرأسمالية وآلية السوق الحرة وكان كل ذلك بهدف التحديث والتنمية الصناعية وتخفيف العبء عن الدولة ولكن التطبيق العملى للخصخصة على سبيل المثال أدى إلى بيع وغلق معظم شركات القطاع العام وخروج الكثير من العاملين إلى المعاش المبكر وبالتالى انضمام الخارجون إلى بطالة غير محسوبة فى الاحصاءات (فتحى قابيل محمد متولى، 2008، ص ص 13–14)، هذا إضافة إلى زيادة معدلات النمو السكانى بشكل غير متوافق مع معدلات النمو الاقتصادى للدولة.

وبتحليل بيانات الجدول (1) تبين ما يلى :

- اتجاه اعداد المتعطلين نحو الزيادة المستمرة والتى ظهرت بشكل لافت للانتباه منذ تعداد 1986، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 10.7٪ على مستوى الجمهورية بعد أن كان لايشكل سوى 2.1٪ عام 1960، وترجع تلك الزيادة الكبيرة إلى الى ارتفاع معدلات المواليد منذ فترة الستينيات فى الوقت الذى اتجهت فية أعداد الوفيات نحو الانخفاض مما أدى إلى زيادة حجم ومعدل النمو السكانى وبالتالى

دخول أعداد كبيرة فى سن العمل حتى بلغ عددهم وفقا لتعداد 1986 نحو 13400387 نسمة وفى المقابل لم يستطع سوق العمل استيعاب تلك الأعداد المتنامية نتيجة عدم وجود نمو اقتصادى حقيقى ملائم لتلك الزيادة السكانية، إضافة إلى إعفاء الدولة نفسها من مسؤلية تعيين الخريجيين منذ عام 1984، وبالتالى زادت نسبة البطالة بشكل كبير على مستوى الجمهورية.

جدول (1) : تطور أعداد القوى العاملة والبطالة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2014/1960.

السنة	القوى العاملة	المتعطلين	معدل البطالة
1960	6860534	142215	2.1
1976	10981535	850432	7.7
1986	13400387	1437243	10.7
1996	17174935	1538008	9
2006	22014060	2139969	9.7
2014	27944400	3645800	13

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، اجمالى الجمهورية، السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث العمالة بالعينة عام 2014 إصدار ابريل 2015.

- زيادة أعداد المتعطلين بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين ليصل إلى أكثر من 3.5 مليون عاطل عام 2014، وبالتالى زيادة معدل البطالة إلى 13٪ ويمكن أن يعزى ذلك إلى الظروف السياسية غير المستقره خلال تلك الفترة وما صاحبها من تدهور اقتصادى أدى إلى ضعف الاستثمارات الأمر الذى أدى إلى تأزم كثير من القطاعات الاقتصادية داخل الدولة وعلى رأسها قطاع السياحة والقطاع المصرفى.

- بلغ معدل البطالة فى مصر عام 2014 نحو 13٪، وهو بذلك يزيد على ضعف المتوسط العالمى لمعدل البطالة والبالغ 6٪ كما يزيد ايضا على نظيره فى العالم العربى والبالغ 11.5٪، ويترتب على زيادة معدلات البطالة بروز الكثير من المشكلات التى تعوق عمليات النمو الاقتصادى والتى لابد منها للسير فى طريق التنمية والارتقاء بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للدول حيث ان نجاح الدول فى النمو الاقتصادى والتنموى انما يرتبط بقدرتها على تخفيض معدلات البطالة بها والذى يعد سمة من سمات الدول المتقدمة مما ينعكس ايجابيا على تحقيقها معدلات أعلى للتشغيل والنمو الاقتصادى (الجمهورية اليمنية، مركز التدريب والدراسات السكانية، 2000، ص 177)، وبمقارنة معدلات البطالة فى مصر مع بعض الدول العربية فى ذات العام اتضح انه لم يسبقها سوى دول السودان والعراق وتونس بمعدل 20٪ و16.4٪ و16٪ على الترتيب مما يؤكد على أن القلاقل السياسية وعدم الاستقرار هى القاسم المشترك بين تلك الدول ذات معدل البطالة المرتفعة، بينما يزيد معدل البطالة فى مصر على نظيره فى معظم الدول العربية ومن بينها الجزائر 9.8٪ والمغرب 8.7٪ والسعودية 5.6٪ والبحرين 3.7٪ والكويت 2.1٪ (http://www.urbanline.org).
- وقد أكد التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية عام 2014 أن الارتفاع فى معدلات البطالة حول العالم إنما يعود إلى الزيادة الملحوظة فى معدلات البطالة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما تنخفض معدلات البطالة فى الدول المتقدمة لتصل إلى 3.1٪ فى اليابان و4.9٪ فى امريكا وبريطانيا و4.2٪ فى ألمانيا و4.5٪ فى الصين (http://ar.trading).
- اما على مستوى النوع فقد بلغ عدد المتعطلين الذكور نحو 2051600 متعطل عام 2014 يشكلون أكثر من نصف (56.3٪) المتعطلين على مستوى الجمهورية فى مقابل 1594200 متعطلة بنسبة 43.7٪ فى العام نفسه، وقد ارتفع معدل بطالة الاناث ليصل إلى 24٪ عام 2014 متفوقا بذلك على نظيره

لدى الذكور والبالغ 9.6٪ ويرجع ذلك إلى انتقائية سوق العمل للعمالة الذكورية خاصة فى القطاع الخاص حيث عمدت الحكومة المصرية الى تشجيع القطاع الخاص باعتباره المصدر الرئيسى للأعمال الحقيقية بعد أن فقد القطاع الحكومى القدرة على ايجاد أعمال جديدة تستوعب قوة العمل المتزايدة محاولة منها فى ايجاد حل لمشكلة البطالة باعتبارها أحد أهم المشكلات الاجتماعية والسياسية محل الأهتمام (African development bank, 2009, p. 67).

- زاد عدد المتعطلين فى حضر مصر حتى بلغ 1890400 متعطل عام 2014 يشكلون نحو 51.9٪ من جملة المتعطلين على مستوى الجمهورية، فى حين بلغ عددهم فى ريف مصر نحو 1755400 متعطل بنسبة 48.1٪ من اجمالى المتعطلين بالجمهورية، وبالتالى ارتفع معدل البطالة بحضر الجمهورية إلى 15.7٪ فى مقابل 11٪ بالنسبة للريف، وربما يرجع ذلك إلى الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص عمل أفضل ودخل أعلى.

2) التوزيع الجغرافى للمتعطلين على مستوى محافظات الجمهورية :

وبدراسة الملحق (1) والشكل (3) لوحظ تركز أكبر عدد من المتعطلين فى المحافظات الأكثر سكاناً ويؤكد ذلك وجود ارتباط طردى موجب نسبته (0.97) بين أعداد السكان وأعداد المتعطلين على مستوى محافظات الجمهورية عام 2014، كما لوحظ الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة على مستوى محافظات الجمهورية خلال الفترة 2014/1996، وقد تم تقسيم محافظات الجمهورية إلى ثلاث فئات بالنسبة لمعدل البطالة عام 2014 كما يلى:

- **الفئة الأولى** : محافظات ذات معدل بطالة مرتفع (15٪ فأكثر). وتضم هذه الفئة ست محافظات هى بورسعيد والاسكندرية والغربية والسويس والقاهرة وأسوان وتضم هذه الفئة مايقرب من ثلث (32%) المتعطلين بالجمهورية.

- **الفئة الثانية** : محافظات ذات معدلات بطالة متوسطة (10٪ إلى أقل من 15٪). وتستحوذ هذه الفئة على سبعة عشر محافظة تضم مايزيد على ثلاثة أخماس (60.5٪) المتعطلين على مستوى الجمهورية .
- **الفئة الثالثة** : محافظات ذات معدلات بطالة منخفض نسبياً (أقل من 10٪). وتشمل هذه الفئة أربع محافظات هى البحيرة وقنا والوادى الجديد وجنوب سيناء وتضم 275300 متعطل بنسبة 7.5٪ من اجمالى المتعطلين على مستوى الجمهورية عام 2014.

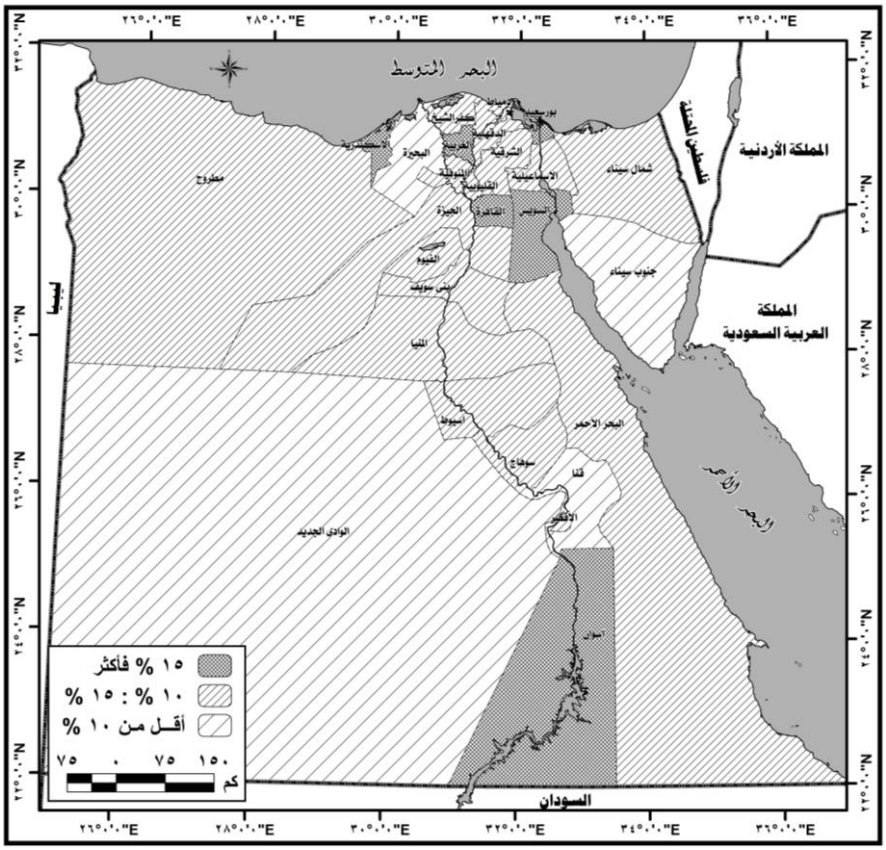

شكل (3) : التوزيع الجغرافى لمعدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية عام 2014.

وبذلك جاءت محافظة الغربية فى الترتيب الثالث بين محافظات الجمهورية من حيث معدل البطالة وذلك بعد محافظتى بورسعيد والاسكندرية، كما شغلت المرتبة الخامسة من حيث عدد المتعطلين بعد محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية والشرقية، ولذا تم اختيارها كنموذج تطبيقى لدراسة ظاهرة البطالة والتعرف على أسبابها والعوامل المؤثرة فيها والآثار السلبية الناجمة عنها، هذا فضلاً على أن الباحثة من قاطنى المحافظة مما ساعدها فى عمل هذا البحث.

ثالثاً – تطور حجم البطالة فى محافظة الغربية واتجاهات نموها :

1) تطور حجم المتعطلين ومعدلاتهم بمحافظة الغربية :

اتضح من تحليل الجدول (2) والشكل (4) تباين حجم البطالة ومعدلاتها فى محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960، حيث أشارت البيانات إلى أن هناك تزايداً مستمراً فى حجم البطالة ومعدلاتها، إذ ارتفع عدد المتعطلين من 6981 متعطلاً عام 1960 إلى ما يقرب من ربع مليون متعطل عام 2014، بزيادة قدرها 242219 متعطل خلال 54عاماً بمتوسط زيادة سنوية قدرها 4486 متعطل، ومن ثم سجل معدل البطالة بمحافظة الغربية نمواً مضطرداً إذ ارتفع من 1.4٪ عام 1960 إلى 18.3٪ عام 2014، متفوقاً بذلك على نظيره على مستوى الجمهورية والبالغ 13٪ فى العام نفسه.

ويرجع التزايد المستمر فى أعداد المتعطلين إلى مجموعة أسباب منها تخلى الحكومة عن تعيين الخريجين منذ عام 1984، وتقلص دور الدولة فى إقامة مشروعات استثمارية كبرى تستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الأيدى العاملة، فضلاً على أن مشروعات البنية الأساسية أصبحت تستخدم الآلات والمعدات الحديثة مما جعلها لا تحتاج سوى أعداداً قليلة من العمالة وأحياناً تعتمد على عمالة مؤقتة يتم تسريحها بعد الانتهاء من المشروع، بالإضافة إلى تحرير التجارة الأمر الذى أدى إلى عدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق أبواب كثير من الصناعات وفشلها وتسريح عمالتها (Ramzi, 1995, p. 125)

جدول (٢) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها بمحافظة الغربية مقارنة بنظيرتها على مستوى الجمهورية خلال الفترة ١٩٦٠/٢٠١٤.

السنة	عدد سكان المحافظة	عدد المتعطلين	نسبة المتعطلين٪ من جملة السكان	معدل النمو السنوى للمتعطلين	السكان داخل قوة العمل	معدل البطالة بالمحافظة	معدل البطالة بالجمهورية
١٩٦٠	١٧١٥٢١٢	٦٩٨١	٠,٤	–	٥٠٠٩٠٦	١,٤	٢,١
١٩٧٦	٢٢٩١٢٥٧	٥٧١٧٨	٢,٥	١٣,١	٦٢٦٠٩٧	٩,١	٧,٧
١٩٨٦	٢٨٨٤٥٩٩	١٠٨٥٣٧	٣,٨	٦,٤	٧٣٢٠١٥	١٤,٨	١٠,٧
١٩٩٦	٣٤٠٦٠٢٠	١٣٥٢٦٨	٤	٢,٢	٩٣٤٠٩٧	١٤,٥	٩
٢٠٠٦	٤٠١١٣٢٠	١٣٣٢٧٩	٣,٣	-٠,١	١١٠٢٧٣٧	١٢,١	٩,٧
٢٠١٤	٤٧٥١٨٦٥	٢٤٩٢٠٠	٥,٢	٧,٨	١٣٦٠٧٠٠	١٨,٣	١٣

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٤.

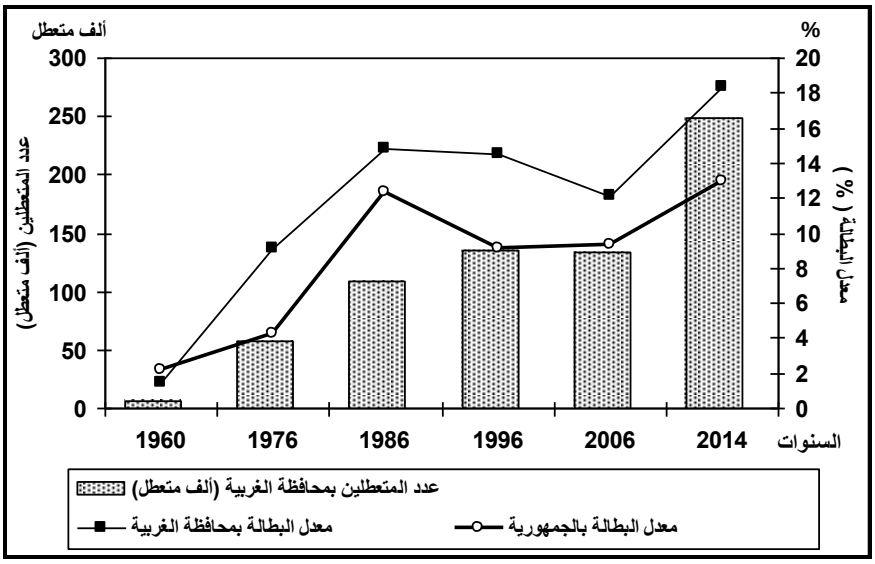

شكل (4) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها بمحافظة الغربية مقارنة بنظيرتها على مستوى الجمهورية خلال الفترة 2014/1960م.

كما لوحظ زيادة معدل نمو المتعطلين خلال الفترة 1976/1960 ليصل إلى 13.1٪ مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة، وقد استمرت أعداد المتعطلين فى طريقها نحو الارتفاع حتى بلغت نحو 108537 متعطل عام 1986، يشكلون نحو 3.8٪ من جملة سكان المحافظة فى العام نفسه، وقد بلغ معدل النمو نحو 6.4٪ خلال الفترة 1986/1976، بينما ارتفع عدد المتعطلين ليصل إلى 135268 متعطل عام 1996 يشكلون نحو 4٪ من جملة سكان المحافظة فى العام نفسه، ثم انخفض معدل النمو ليصل إلى 2.2٪ خلال الفترة 1996/1986.

وقد انخفض عدد المتعطلين فى عام 2006 بمقدار –1989 متعطل عن التعداد السابق له، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بالمحافظة من 14.5٪ عام 1996 إلى 12.1٪ عام 2006، كما انخفض معدل نمو المتعطلين فى تلك الفترة ليسجل –0.1٪، ويعد هذا الأمر من الأمور المثيرة للانتباه، حيث أنه لم تحدث طفرة تذكر خلال تلك

الفترة فى أى من المجالات الاقتصادية والتى يمكن أن تؤدى – ولو نظرياً – إلى استيعاب هذا الكم من المتعطلين، ويؤكد ذلك عودة أعداد المتعطلين للارتفاع مرة أخرى ليصل عددهم إلى 249200 متعطل عام 2014 بفارق قدره 115921 متعطل عن عام 2006، وبمعدل نمو قدره 7.8٪ سنوياً، وبالتالى ارتفعت نسبة المتعطلين لتشكل 5.2٪ من جملة سكان المحافظة عام 2014، وربما يرجع ارتفاع معدل نمو المتعطلين خلال هذه الفترة إلى غياب سلطة الدولة وفقدانها السيطرة على زمام الأمور فى كافة المجالات بعد ثورة 25 يناير 2011، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة ليس فقط فى محافظة الغربية فحسب بل على مستوى معظم محافظات الجمهورية.

2) تطور أعداد المتعطلين ومعدلاتهم حسب النوع بمحافظة الغربية :

تشير بيانات الجدول (3) والشكل (5) إلى ما يلى :

- تزايدت معدلات البطالة فى محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960 وإن كانت تبدو أكثر وضوحاً بين الإناث عنها بين الذكور، حيث ارتفع عدد الإناث المتعطلات من 1533 متعطلة عام 1960 إلى 129000 متعطلة عام 2014 بزيادة كلية قدرها 127467 متعطلة، وبالتالى تزايدت نسبة الإناث المتعطلات لتصل إلى 5.5٪ من جملة الإناث بالمحافظة عام 2014 بعد أن كانت لا تشكل سوى 0.2٪ فقط من جملة الإناث عام 1960، ومن ثم ارتفع معدل بطالة الإناث بالمحافظة من 2.9٪ عام 1960 إلى 30.5٪ عام 2006 ثم إلى 40.7٪ عام 2014، وسجل بذلك معدل البطالة بين الإناث تزايداً كبيراً فاق نظيره للذكور طوال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى جذب سوق العمل للعمالة الذكور بصورة أكثر من نظيرتها لدى الإناث خاصة فى ظل التراجع الواضح للقطاع الحكومى والعام عن دوره السابق فى تعيين الخريجين تاركاً العبء على القطاع الخاص الأكثر جذباً لعمالة الذكور والذى لا يشجع على إنشاء المشاريع كثيفة العمالة (محمد سالم إبراهيم مقلد، 2012، ص 202).

جدول (3) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها طبقاً للنوع بمحافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960.

السنة	ذكور			إناث			جملة	
	عدد المتعطلين	% من ذكور المحافظة	معدل البطالة	عدد المتعطلات	% من إناث المحافظة	معدل البطالة	عدد المتعطلين	معدل البطالة
1960	5448	0.6	1.2	1533	0.2	2.9	6981	1.4
1976	38464	3.3	6.9	18714	1.7	28	57178	9.1
1986	75198	5.1	11.5	33339	4.2	41.9	108537	14.8
1996	73259	4.3	9.5	62009	3.7	38.9	135268	14.5
2006	80676	4	8.7	52603	2.7	30.5	133279	12.1
2014	120200	4.9	11.5	129000	5.5	40.7	249200	18.3

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

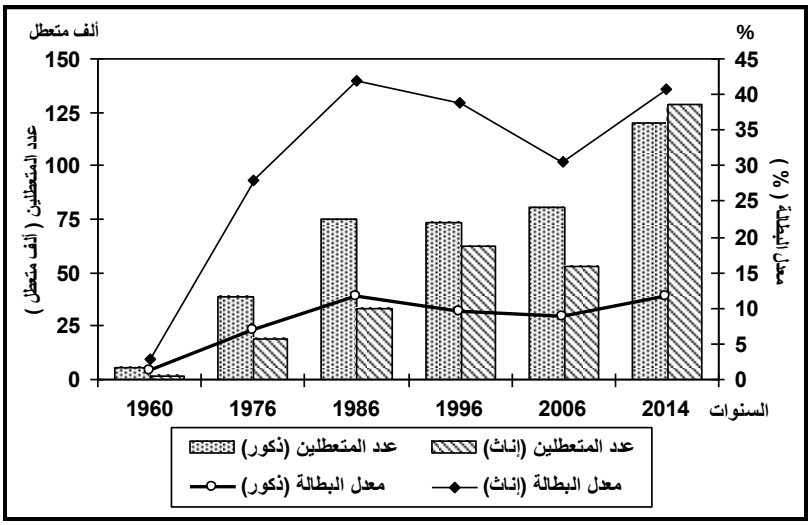

شكل (5) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها طبقاً للنوع بمحافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960م.

- ارتفع عدد المتعطلين الذكور بمحافظة الغربية من 5448 متعطل عام 1960 إلى 120200 متعطل عام 2014، وبالتالى ارتفعت نسبة المتعطلين الذكور لتشكل 4.9٪ من جملة الذكور بالمحافظة عام 2014، بعد أن كانت لا تشكل سوى 0.6٪ من جملة الذكور عام 1960، وتبعاً لذلك ارتفع معدل البطالة بين الذكور من 1.2٪ عام 1960 إلى 8.7٪ عام 2006، ثم إلى 11.5٪ عام 2014، ويرجع ذلك إلى محدودية فرص العمل المتاحة بالمحافظة وعدم قدرتها على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من القادرين على العمل فى ظل استمرار التزايد السريع فى معدلات النمو السكانى ونمو القوى العاملة بالمحافظة.

رابعاً – التوزيع الجغرافى للمتعطلين طبقاً للنوع على مستوى مراكز محافظة الغربية :

تبين من دراسة الملحق (2) والشكل (6) تركز ما يزيد على ثلاثة أخماس المتعطلين بالمحافظة عام 1976 فى مركزى المحلة وطنطا، وربما يرجع ذلك إلى وجود أكبر نسبة من سكان المحافظة بهذين المركزين، حيث يقطنهما ما يزيد على نصف سكان المحافظة فى العام نفسه.

- سجل مركز بسيون أقل نسبة للمتعطلين بالمحافظة عام 1976 بواقع 3٪، ويرجع ذلك إلى قلة عدد سكانه، إذ أنه لا يضم سوى 6.1٪ فقط من جملة سكان المحافظة، فضلاً على أنه مركز ريفى متميز بزراعة الخضر وتسويقها مما أدى إلى توفر فرص العمل وبالتالى انخفض معدل البطاله به إلى 4.2٪ .
- استأثر الذكور بما يزيد على ثلثى عدد المتعطلين بالمحافظة عام 1976، بينما أسهمت الإناث بما يقل قليلاً عن ثلث المتعطلين بالمحافظة، ويرجع ذلك بالأساس إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التى لم تكن تسمح بخروج المرأة للعمل فى ذلك الوقت إلا فى أضيق الحدود وخاصة فى المناطق الريفية ومنها منطقة الدراسة.

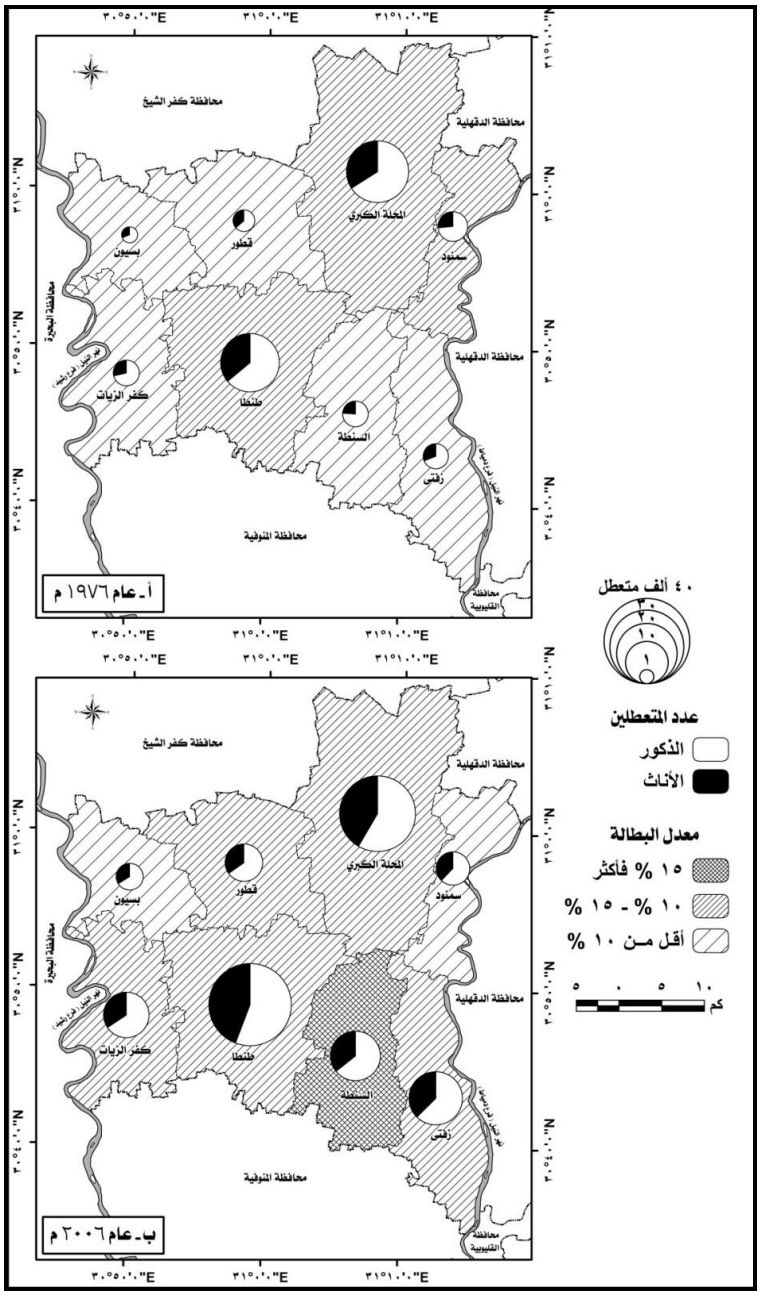

شكل (6) : التوزيع الجغرافى للمتعطلين طبقاً للنوع ومعدلات البطالة بمراكز محافظة الغربية خلال عامى 1976 و 2006م.

)**211**(

- جاء مركز المحلة الكبرى فى المرتبة الأولى من حيث حجم المتعطلين الذكور، إذ ضم بمفرده ما يزيد على خمس (21.5٪) المتعطلين الذكور بالمحافظة عام 1976، تلاه مركز طنطا بنسبة (18.9٪) ثم مراكز سمنود والسنطة وكفر الزيات وزفتى وقطور، بينما جاء مركز بسيون فى المرتبة الأخيرة بنسبة 2.1٪ من جملة بطالة الذكور بالمحافظة، أما بالنسبة للمتعطلات فقد استأثر مركزى المحلة وطنطا بأعلى نسبة لهن عام 1976، حيث أسهما معاً بما يزيد على خمس (21.7٪) حجم بطالة الإناث بالمحافظة، فى حين سجل مركز بسيون أيضاً أقل نسبة (0.9٪) للمتعطلات على مستوى مراكز محافظة الغربية.
- تراجعت نسبة بطالة الذكور من 67.3٪ عام 1976 إلى 60.5٪ عام 2006، وإن كانت النسب تشير إلى تراجع بطالة الذكور إلا أن الأعداد المطلقة تشير إلى الزيادة المستمرة والمتوقع استمرارها فى صفوفهم، فى حين ارتفعت نسبة الإناث المتعطلات لتصل إلى ما يقرب من خمسى (39.5٪) المتعطلين بالمحافظة عام 2006، ويرجع ذلك إلى تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتى تأثرت بها المحافظات المختلفة ومنها منطقة الدراسة، حيث شهدت الفترة الأخيرة تزايدا كبيراً فى مساهمة المرأة فى العمل وكذلك رغبتها فيه وبحثها عنه، مما أدرجها تحت مظلة البطالة الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسبة بطالة الإناث بهذا الشكل.
- قفز مركز طنطا ليحتل المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث عدد المتعطلين عام 2006، حيث استحوذ بمفرده على ما يزيد على ربع المتعطلين بالمحافظة تلاه مركز المحلة بنسبة 23.3٪ أى أن المركزان معاً يضمان ما يزيد قليلاً على نصف المتعطلين بالمحافظة عام 2006، بينما تتوزع النسبة الباقية على باقى مراكز المحافظة، فى حين جاء مركز بسيون فى المرتبة الأخيرة بنسبة 3.8٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة.

- أما على مستوى النوع فقد بلغ عدد المتعطلين الذكور نحو 80676 متعطل بنسبة 60.5٪ من جملة المتعطلين عام 2006، وقد حقق مركز طنطا أعلى نسبة لتركز البطالة بين الذكور يليه مركزى المحلة وزفتى ثم السنطة وكفر الزيات وقطور وسمنود وأخيراً مركز بسيون بنسبة 2.5٪ من جملة المتعطلين عام 2006، بينما تركز أكثر من خمس (21.7٪) المتعطلات فى مركزى طنطا والمحلة، فى حين حقق مركز بسيون أدنى نسبة للمتعطلات على مستوى مراكز المحافظة بنسبة 1.3٪ من جملة المتعطلات عام 2006.
- وبدراسة العلاقة بين حجم السكان وحجم المتعطلين على مستوى مراكز المحافظة فى عامى 1976 و2006 تبين وجود ارتباط طردى قوى قدره 0.96 و 0.99 للعامين على الترتيب، مما يؤكد أن حجم السكان أحد أهم العوامل الديموجرافية المؤدية إلى ارتفاع نسبة البطالة.
- تصدر مركز السنطة مراكز محافظة الغربية من حيث ارتفاع معدل البطالة به مسجلاً 15.8٪ عام 2006، بنسبة تغير قدرها 113.5٪ فى الفترة 1976 /2006، وهو بذلك يزيد على المتوسط العام للمحافظة والبالغ 12.1٪ وذلك بمقدار 3.7٪ عام 2006 ويليه مراكز زفتى وطنطا وكفر الزيات وقطور وجميعها يزيد معدل البطالة بها عن المتوسط العام للمحافظة، وترجع الزيادة فى أعداد المتعطلين بهذه المراكز إلى قلة فرص العمل المتاحة والتى لا تتناسب مع الزيادة المضافة سنوياً من قوة العمل، إلى جانب استخدام الميكنة الزراعية وتفتيت الحيازة الزراعية وصغر مساحتها مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بها، فى حين قل معدل البطالة بمراكز المحلة وسمنود وبسيون عن المتوسط العام للمحافظة عام 2006، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تركز الصناعة فى مركزى المحلة وسمنود والتنوع الزراعى فى مركز بسيون.

خامساً – توزيع المتعطلين فى حضر وريف محافظة الغربية :

1) توزيع المتعطلين على مستوى حضر وريف المحافظة :

يتضح من تحليل بيانات الجدول (4) والشكل (7) ما يلى :

- التزايد المستمر فى أعداد المتعطلين على مستوى حضر وريف محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960، وإن كان التزايد على مستوى ريف المحافظة يفوق نظيره على مستوى حضرها، فقد ارتفع عدد المتعطلين بحضر المحافظة من 3184 متعطل عام 1960 إلى 89900 متعطل يشكلون نحو 6.3٪ من جملة حضر المحافظة عام 2014، وبذلك بلغ حجم الزيادة الكلية للمتعطلين الحضر نحو 86716 متعطل خلال تلك الفترة، فى حين تزايد عدد المتعطلين فى ريف المحافظة من 3797 متعطل عام 1960 إلى 159300 متعطل يشكلون نحو 4.8٪ من جملة ريف المحافظة عام 2014، أى بلغ حجم الزيادة الكلية للمتعطلين فى ريف المحافظة نحو 155503 متعطل، ويرجع هذا التزايد الكبير فى أعداد المتعطلين بريف محافظة الغربية إلى التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية وبالتالى قلة الحاجة للعمالة خاصة فى الحيازات الكبيرة، فضلاً على موسمية العمل الزراعى، إضافة إلى تزايد معدلات النمو السكانى فى ريف المحافظة والذى واكبه تطور فى سياسة التعليم على كافة مستوياته مما أدى إلى زيادة أعداد الخريجين والذى لم يواكبه زيادة مماثلة فى فرص العمل.
- ارتفاع معدل البطالة فى حضر المحافظة مقارنة بريفها خلال فترة الدراسة، فقد تزايد المعدل بالحضر من 2.5٪ عام 1960 إلى 21.5٪ عام 2014، فى حين تزايد المعدل فى الريف من 1٪ إلى 16.9٪ للفترة ذاتها، وربما يرجع ذلك إلى تكدس أعداد القوى العاملة فى الحضر نتيجة للهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، للبحث عن دخل أعلى أو فرص عمل أفضل، مما أدى إلى أن أصبح المعروض من قوة العمل فى الحضر أعلى بكثير من المطلوب منها، وخاصة إذا انتمت العمالة المهاجرة إلى فئة العمالة غير الماهرة.

جدول (4) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها على مستوى حضر وريف محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960م.

السنة	حضر			ريف			جملة	
	عدد المتعطلين	% من حضر المحافظة	معدل البطالة	عدد المتعطلين	% من ريف المحافظة	معدل البطالة	عدد المتعطلين	معدل البطالة
1960	3184	0.7	2.5	3797	0.3	1	6981	1.4
1976	26023	3.4	12.5	31155	2	7.5	57178	9.1
1986	45124	4.8	17.1	63413	3.3	13.5	108537	14.8
1996	40721	3.8	12.7	94547	4	15.4	135268	14.5
2006	47507	4	13.5	85772	3	11.4	133279	12.1
2014	89900	6.3	21.5	159300	4.8	16.9	249200	18.3

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

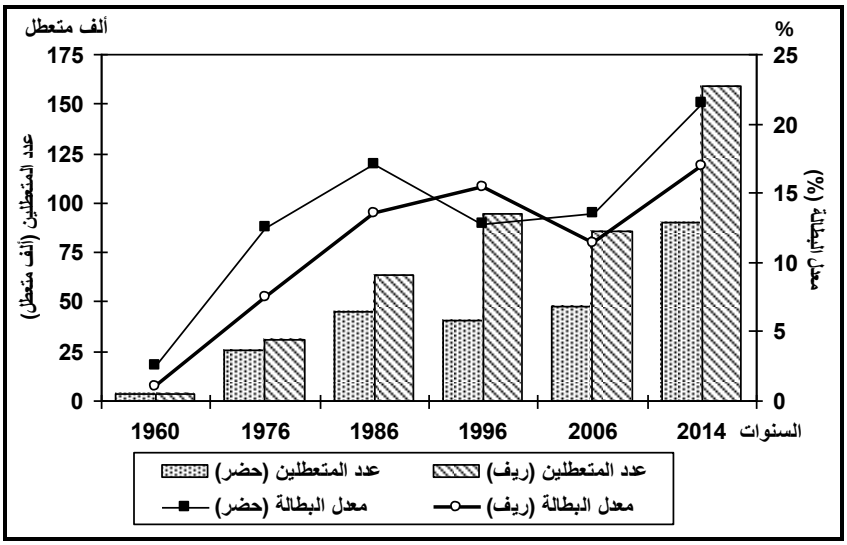

شكل (7) : تطور حجم البطالة ومعدلاتها على مستوى حضر وريف محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960م.

2) توزيع المتعطلين على مستوى حضر وريف مراكز محافظة الغربية :

لوحظ من دراسة الملحق (3) والشكل (8) ما يلى:

- تفاوت نسب المتعطلين ومن ثم تفاوت معدلات البطالة بين حضر وريف مراكز المحافظة خلال عامى المقارنة، حيث سجل مركز المحلة الكبرى أكبر معدل بطالة على مستوى حضر مراكز المحافظة عام 1976 بمعدل 13.7٪ تلاه مركزى سمنود وطنطا بمعدل 13.3٪ و 12.8٪ على الترتيب، بينما سجل مركز بسيون أقلها بمعدل 6.3٪.
- كما لوحظ ارتفاع معدلات البطالة على مستوى حضر مراكز المحافظة عام 2006 عن نظيرتها عام 1976، ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات الهجرة الوافدة من الريف إلى المدن وقلة فرص العمل أمام المعروض من العمالة خلال تلك الفترة، وقد جاء مركز السنطة فى الترتيب الأول ثم كفر الزيات وطنطا وزفتى وهذه المراكز يزيد معدل البطالة بها عن المتوسط العام لحضر المحافظة والبالغ 13.5٪ عام 2006، فى حين قل معدل البطالة فى باقى مراكز المحافظة عن المتوسط العام للمحافظة.
- زيادة معدلات البطالة على مستوى ريف مراكز المحافظة فى عام 2006 على نظيرتها فى عام 1976، وربما يرجع ذلك إلى انتشار التعليم فى المناطق الريفية مما جعل الكثير من أبناء العمال الزراعيين يعزفون عن ممارسة مهنة الزراعة، هذا إلى جانب استخدام الآلات الزراعية الحديثة والتى قللت من الاعتماد على العمال خاصة فى مواسم الحصاد، وقد ارتفعت معدلات البطالة فى ريف مراكز السنطة وزفتى وقطور وكفر الزيات وطنطا عن المتوسط العام لمعدل البطالة على مستوى ريف المحافظة والبالغ 11.4٪ عام 2006، بينما قلت عنه فى ريف مراكز المحلة وسمنود وبسيون.

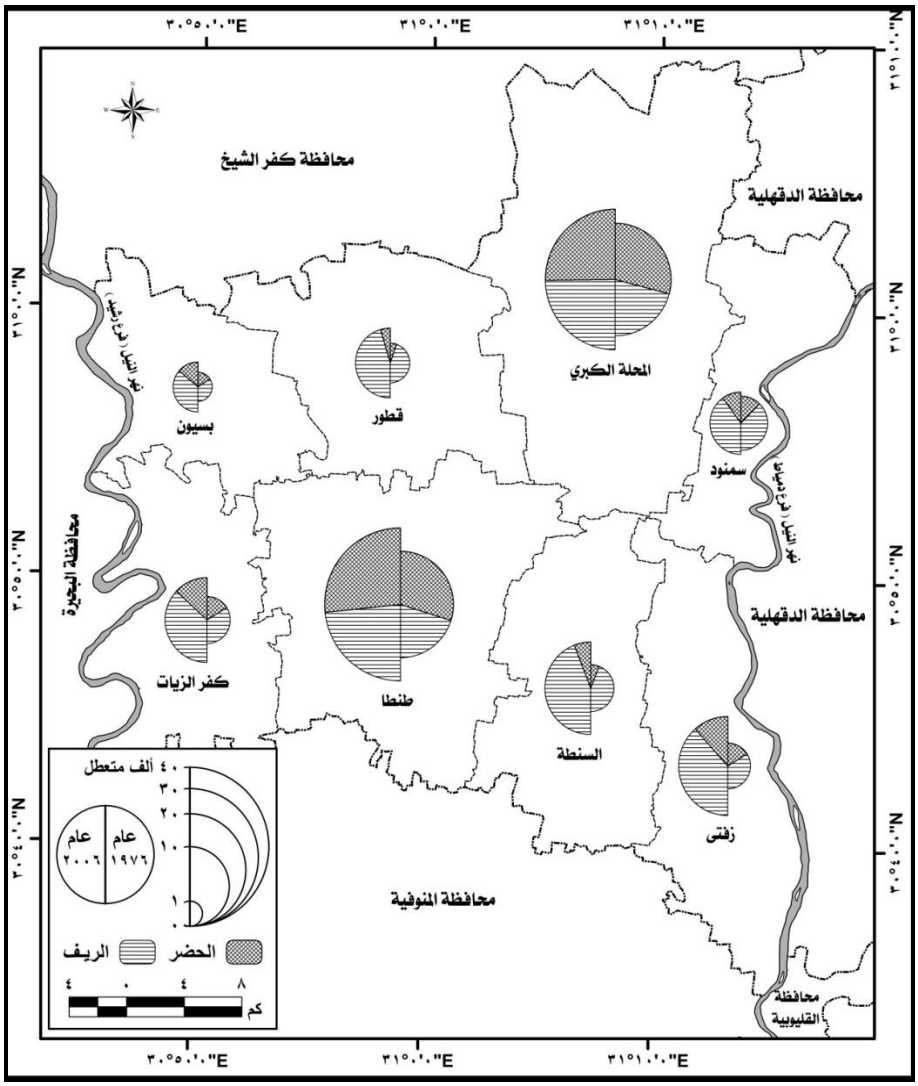

شكل (8) : التوزيع الجغرافى للمتعطلين بحضر وريف مراكز محافظة الغربية عامى 1976 و 2006م.

سادساً – التوزيع الجغرافى للمتعطلين وفقاً لنوع التعطل بمحافظة الغربية :

تتكون جملة المتعطلين طبقا لنوع التعطل من فئتين إحداهما من سبق له أن زاول أى مهنة (متعطل سبق له العمل)، والثانية متعطل لم يسبق له العمل (متعطل حديث)، وقد ظهر هذا التصنيف منذ تعداد عام 1976، حيث كانت بيانات المتعطلين إجمالية بدون تفصيل فى التعدادات السابقة له، وسوف يتم دراسة التوزيع الجغرافى للمتعطلين طبقا لنوع التعطل من خلال ما يلى :

1) تطور أعداد المتعطلين حسب نوع التعطل على مستوى محافظة الغربية :

تشير بيانات الجدول (5) والشكل (9) إلى التزايد المستمر فى حجم المتعطلين الجدد ليفوق نظيره من المتعطلين الذين سبق لهم العمل طوال فترة الدراسة، حيث تركزت أكبر نسبة للمتعطلين داخل فئة المتعطل الحديث والتى أسهمت بنسبة 94.7٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 1976 منهم 62.8٪ ذكور و31.9٪ إناث، بينما شكل المتعطلين الذين سبق لهم العمل نحو 5.3٪ فقط من جملة المتعطلين بالمحافظة فى العام نفسه، وقد ظهرت بطالة من سبق لهم العمل بشكل ملفت للنظر بداية من عام 1986 إذ بلغت نسبتهم نحو 12.9٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة فى مقابل 87.1٪ للمتعطل الحديث.

تراجعت نسبة المتعطلين الذين سبق لهم العمل فى عام 1996 لتشكل فقط 1.6٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى التحاقهم بالأعمال الفعلية ودخولهم ضمن قوة العمل بسبب خبرتهم السابقة فى العمل وأيضا لتقدمهم فى السن، وإن كانت نسبتهم قد ارتفعت بشكل طفيف عام 2006 لتشكل 4.1٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة فى مقابل 95.9٪ لفئة المتعطل الحديث، مما يشير إلى أن معظم المتعطلين بمحافظة الغربية من خريجى النظام التعليمى الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل.

جدول (5) : التوزيع العددى والنسبى للمتعطلين طبقاً لنوع التعطل

فى محافظة الغربية خلال الفترة 1976/2006م.

التعداد / النوع		متعطل سبق له العمل		متعطل حديث	
		العدد	٪	العدد	٪
1976	ذكور	2539	4.4	35925	62.8
	إناث	491	0.9	18223	31.9
	جملة	**3030**	**5.3**	**54148**	**94.7**
1986	ذكور	13446	12.4	61752	56.9
	إناث	520	0.5	32819	30.2
	جملة	**13966**	**12.9**	**94571**	**87.1**
1996	ذكور	2051	1.5	71208	52.7
	إناث	178	0.1	61831	45.7
	جملة	**2229**	**1.6**	**133039**	**98.4**
2006	ذكور	4767	3.6	75909	57
	إناث	716	0.5	51887	38.9
	جملة	**5483**	**4.1**	**127796**	**95.9**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة.

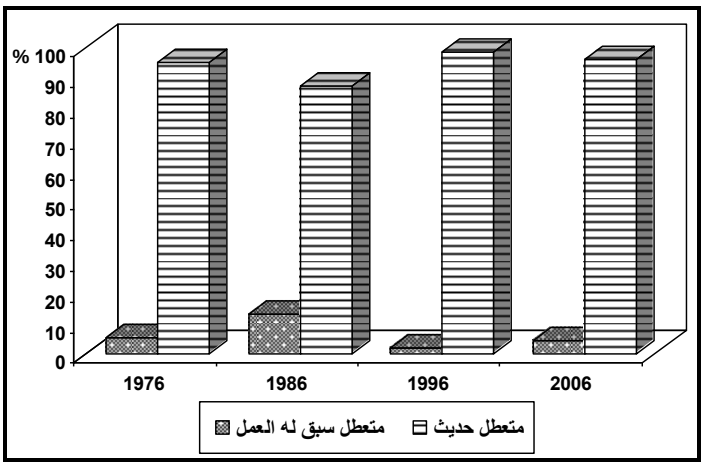

شكل (9) : التطور النسبى للمتعطلين طبقاً لنوع التعطل بمحافظة الغربية خلال الفترة 1976-2006م.

2) التوزيع الجغرافى لمعدلات البطالة طبقاً لنوع التعطل على مستوى مراكز محافظة الغربية :

تفيد دراسة التوزيع الجغرافى للمتعطلين طبقا لنوع التعطل على مستوى مراكز محافظة الغربية فى التعرف على حجم فرص العمل المتاحة فى مراكز المحافظة، كما تشير إلى استمرارية زيادة المتعطلين مما يعوق مساهمة جزءاً كبيراً من العمالة الماهرة فى خطط التنمية بالمحافظة، وبدراسة الجدول (6) والشكل (10) يلاحظ ما يلى:

- انخفاض معدلات البطالة بنمطيها فى معظم مراكز المحافظة عام 1976 عن نظيرتها عام 2006، وإن كان ذلك أكثر وضوحاً فى فئة المتعطلين الجدد، والذى بلغ أقصى معدل له فى عام 1976 مسجلاً نحو 11.8٪ وذلك فى مركز سمنود يليه مركزى المحلة الكبرى وطنطا بمعدل 10.8٪ و10.3٪ على التوالى، وهذه المراكز الثلاثة يزيد معدل البطالة بها عن المتوسط العام للمحافظة والبالغ 8.6٪، أما باقى مراكز المحافظة فيقل معدل البطالة بها عن المتوسط العام للمحافظة عام 1976، بينما فى فئة المتعطل الذى سبق له العمل فلم يتجاوز معدل البطالة بها 0.7٪ على مستوى مراكز المحافظة خلال فترة المقارنة، يتصدرها مراكز سمنود وطنطا والمحلة.
- زيادة معدلات بطالة الإناث على نظيرتها للذكور على مستوى جميع مراكز المحافظة خلال عامى 1976 و2006 خاصة فى فئة المتعطلين الجدد ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة تعليم الإناث وزيادة مخرجاته، وظهور مبدأ تمكين المرأة، وارتفاع نسبة مساهمة الاناث فى القطاع الحكومى خاصة فى قطاعات الصحة والتعليم بعد أن كان معظمهن يعملن فى مجال الزراعة والقطاع غير الرسمى (UNDP, 2010, p. 52) حيث بدأت الإناث تزاحم الذكور فى مجال العمل نظراً لزيادة إقبال المرأة على التعليم وفى ظل تخلى الدولة عن تعيين الخريجين زادت البطالة وبصورة أكبر بين الجامعيات، مما أدى إلى زيادة معدلات بطالة الإناث على الذكور بهذه الدرجة.

جدول (6) : التوزيع الجغرافى لمعدلات البطالة طبقاً لنوع التعطل على مستوى مراكز محافظة الغربية عامى 1976 و 2006.

المركز	النوع	متعطل سبق له العمل		متعطل حديث	
		1976	2006	1976	2006
طنطا	ذكور	0.7	0.6	7.3	8.4
	إناث	1	0.5	34.8	27.8
	جملة	0.7	0.6	10.3	12.4
السنطة	ذكور	0.3	0.4	5.6	11.4
	إناث	0.4	0.2	35.5	40.2
	جملة	0.3	0.3	7.1	15.4
المحلة	ذكور	0.5	0.6	7.7	6.8
	إناث	1.3	0.5	45	27
	جملة	0.6	0.6	10.8	10.1
بسيون	ذكور	0.2	0.3	2.9	5.2
	إناث	0.4	0.2	19.5	25.8
	جملة	0.2	0.2	4	7.2
زفتى	ذكور	0.2	0.4	4.2	10.1
	إناث	0.3	0.3	45.5	45.2
	جملة	0.2	0.4	5.9	14.4
سمنود	ذكور	0.6	0.6	9.1	6.2
	إناث	2.5	0.6	65.1	18.3
	جملة	0.7	0.6	11.8	8.6
قطور	ذكور	0.2	0.5	4.1	8.8
	إناث	1	0.4	24.6	37.7
	جملة	0.3	0.4	5.8	12.1
كفر الزيات	ذكور	0.3	0.4	4.6	9.2
	إناث	0.5	0.2	29.5	35.3
	جملة	0.3	0.4	6.2	12.4
جملة المحافظة	**ذكور**	**0.4**	**0.5**	**6.2**	**8.2**
	إناث	**1**	**0.4**	**37.4**	**30.1**
	جملة	**0.5**	**0.5**	**8.6**	**11.6**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية عامى 1976 و 2006.

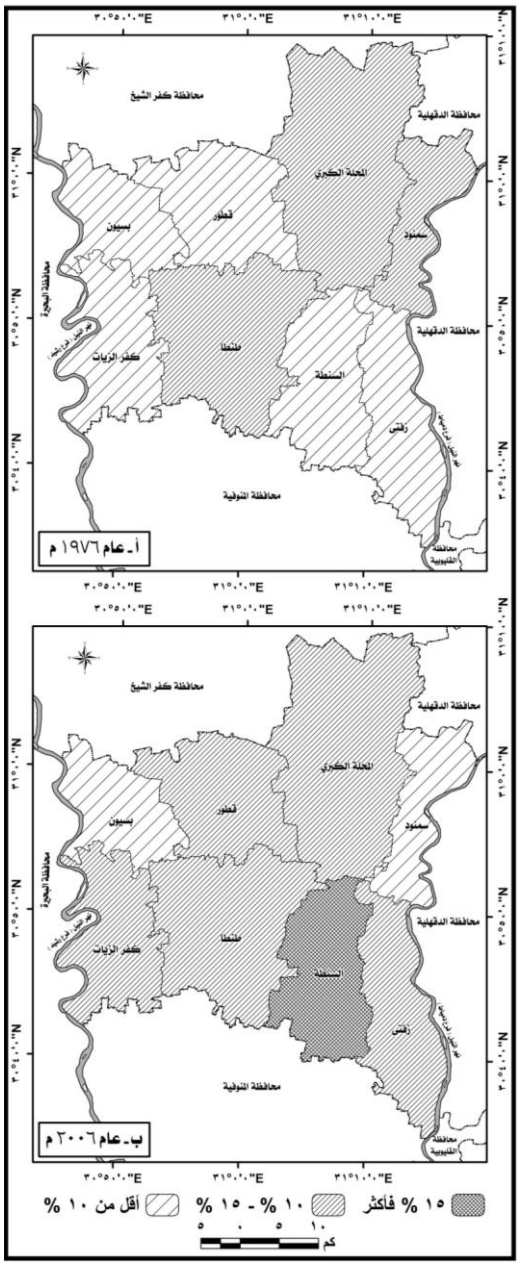

شكل (10) : التوزيع الجغرافى لمعدلات البطالة للمتعطلين الجدد بمراكز محافظة الغربية عامى 1976 و 2006.

- حدوث تغير جذرى فى صورة التوزيع الجغرافى للمتعطلين عام 2006 فقد تزايدت معدلات البطالة بنمطيها بشكل ملحوظ فى معظم مراكز محافظة الغربية، وإن كان التزايد لصالح فئة المتعطلين الجدد، حيث سجل مركز السنطة أعلى معدل بواقع 15.4٪ يليه مراكز زفتى وطنطا وكفر الزيات وقطور، وهذه المراكز جميعها سجلت معدل بطالة يفوق المتوسط العام للمحافظة والبالغ 11.6٪، بينما سجلت مراكز المحلة وسمنود وبسيون معدل بطالة أقل من المتوسط العام للمحافظة

2) توزيع المتعطلين طبقاً لنوع التعطل على مستوى حضر وريف محافظة الغربية :

تشير بيانات الجدولين (7 و8) إلى ما يلى:

- ارتفاع معدل البطالة للمتعطلين الجدد فى حضر المحافظة عن نظيره فى ريفها خلال فترة الدراسة، حيث زاد من 11.7٪ عام 1976 إلى 12.7٪ عام 2006 مقابل 7.1٪ و 11.1٪ فى الريف على الترتيب نفسه، ويرجع ذلك إلى زيادة تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل أفضل والاستفادة من الخدمات العامة والحكومية الأكثر تركزاً فى الحضر عنها فى الريف.
- تمثل فئة المتعطلين الذين سبق لهم العمل نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنظيرتها للمتعطلين الجدد طوال فترة الدراسة، ويؤكد ذلك انخفاض معدل بطالة فئة المتعطلين الذين سبق لهم العمل فى حضر المحافظة حيث لم يتجاوز 0.7٪ عام 1976 وإن كان قد ارتفع ارتفاعا طفيفاً عام 2006 ليصل إلى 0.9٪ مقابل 0.4٪ و0.3٪ فى الريف على التوالى.
- زاد معدل بطالة المتعلمين الجدد فى حضر جميع مراكز محافظة الغربية على نظيره فى الريف طوال فترة الدراسة، حيث بلغ أقصاه فى عام 2006 فى حضر مركز السنطة 20.1٪ وتلاه مراكز طنطا وكفر الزيات وزفتى وهذه المراكز يزيد

معدل البطالة بحضرها على نظيره على مستوى حضر المحافظة والبالغ 12.7٪ فى العام نفسه، فى حين يقل فى باقى مراكز المحافظة عن المتوسط العام للمحافظة، أما بالنسبة لمعدلات البطالة للمتعطلين الذين سبق لهم العمل فإنها تمثل نسبة ضئيلة على مستوى حضر وريف جميع مراكز محافظة الغربية، حيث لم يتجاوز معدلها 1.1٪ بكلا المستويين طوال فترة الدراسة.

جدول (7) : توزيع المتعطلين ومعدلات البطالة طبقاً لنوع التعطل على مستوى حضر وريف محافظة الغربية خلال الفترة 1976/ 2006.

السنة		متعطل سبق له العمل		متعطل حديث		جملة المتعطلين	
		العدد	معدل البطالة	العدد	معدل البطالة	العدد	معدل البطالة
1976	حضر	1483	0.7	24540	11.7	26023	12.5
	ريف	1547	0.4	29608	7.1	31155	7.5
	جملة	3030	0.5	54148	8.6	57178	9.1
1986	حضر	6508	2.5	38616	14.7	45124	17.1
	ريف	7458	1.6	55955	11.9	63413	13.5
	جملة	13966	1.9	94571	12.9	108537	14.8
1996	حضر	1047	0.3	39674	12.4	40721	12.7
	ريف	1182	0.2	93365	15.2	94547	15.4
	جملة	2229	0.2	133039	14.2	135268	14.5
2006	حضر	3013	0.9	44494	12.7	47507	13.5
	ريف	2470	0.3	83302	11.1	85772	11.4
	جملة	5483	0.5	127796	11.6	133279	12.1

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية السنوات المذكورة.

جدول (8) : توزيع معدلات البطالة طبقا لنوع التعطل فى حضر وريف

مراكز محافظة الغربية عامى 1976 و 2006.

المركز		متعطل سبق له العمل		متعطل حديث	
		1976	2006	1976	2006
طنطا	حضر	0.9	0.8	11.8	14.2
	ريف	0.4	0.3	8.7	10.8
	جملة	0.7	0.5	10.3	12.4
السنطة	حضر	0.3	0.9	11.1	20.1
	ريف	0.3	0.3	6.8	14.9
	جملة	0.3	0.3	7.1	15.4
المحلة	حضر	0.6	1	13.1	11.1
	ريف	0.5	0.3	8.7	9.2
	جملة	0.6	0.6	10.8	10.1
بسيون	حضر	0.3	0.1	6	8.7
	ريف	0.2	0.3	3.4	6.7
	جملة	0.2	0.2	4	7.2
زفتى	حضر	0.4	0.8	8.9	13.9
	ريف	0.2	0.3	5.1	14.5
	جملة	0.2	0.4	5.9	14.4
سمنود	حضر	0.9	0.9	12.4	7.4
	ريف	0.6	0.6	11.7	8.6
	جملة	0.7	0.6	11.8	8.6
قطور	حضر	0.2	1.1	9	12.2
	ريف	0.3	0.4	5.6	12.1
	جملة	0.3	0.4	5.8	12.1
كفر الزيات	حضر	0.3	0.6	10.4	15.6
	ريف	0.3	0.3	5.1	11.6
	جملة	0.3	0.4	6.2	12.4
جملة المحافظة	**حضر**	**0.7**	**0.9**	**11.7**	**12.7**
	ريف	**0.4**	**0.3**	**7.1**	**11.1**
	جملة	**0.5**	**0.5**	**8.6**	**11.6**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية عامى 1976 و 2006.

سابعاً – بعض الخصائص الديموجرافية للمتعطلين فى محافظة الغربية :

تعد دراسة الخصائص الديموجرافية للمتعطلين ذات أهمية بالغة عند دراسة البطالة فى مجتمع ما، حيث تفيد فى التعرف على التركيب العمرى والنوعى للمتعطلين، وخصائصهم التعليمية والاجتماعية، وفيما يلى عرض لأهم الخصائص الديموجرافية للمتعطلين فى محافظة الغربية.

1) التركيب العمرى والنوعى للمتعطلين فى محافظة الغربية :

تبين من تتبع نسب المتعطلين وفق فئات السن والنوع فى محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960 والموضحة بالجدول (9) ما يلى :

- اتسمت نسب البطالة بتركزها الشديد فى الفئة العمرية (15–24 سنة) على مدى فترة الدراسة، حيث ضمت هذه الفئة ما يزيد على ثلثى المتعطلين بالمحافظة عام 1960، ثم ارتفعت إلى أقصى نسبة لها عام 1976 لتشكل ما يزيد على أربعة أخماس المتعطلين بالمحافظة، ثم انخفضت فى السنوات اللاحقة لتضم 70.2٪ و52.3٪ فى عامى 1986 و 1996 على التوالى، ثم عادت للارتفاع عام 2006 لتشكل نحو 71.3٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة، ثم انخفضت مرة أخرى عام 2014 ولكنها على الرغم من ذلك لازالت تضم ما يزيد على خمسى المتعطلين بالمحافظة، ويرجع تركز معظم المتعطلين فى هذه الفئة العمرية إلى أنها تضم معظم خريجى النظام التعليمى المتوسط وفوق المتوسط والجامعى الذين أنهوا دراستهم ويبحثون عن فرصة عمل حيث يتميز كثير من افراد هذه الفئة خاصة خريجى التعليم المتوسط وما دونه بصغر سنهم وقلة خبرتهم فيما يتعلق بالمهن المتقدمين لها والباحثين عنها مقارنة بالفئة العمرية 25–54 سنه ولهذا فان معظم الشباب يعانون من عدم قدرتهم فى الحصول على وظائف جديدة فى حالة فقدهم لأعمالهم نظراً لقلة خبرتهم وضعف مستوى تأهيلهم وتدريبهم (United Nations, 2013, p. 77).

- جاءت الفئة العمرية (25-34 سنة) فى المرتبة الثانية من حيث حجم المتعطلين طوال فترة الدراسة باستثناء عام 1960، حيث شكلت نحو 15.9٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة، ثم ارتفعت لتشكل ما يزيد على ربع المتعطلين بالمحافظة عام 2006، ثم ارتفعت أكثر لتضم ما يزيد على ثلث المتعطلين بالمحافظة عام 2014، ويرجع ذلك الارتفاع فى نسب المتعطلين بهذه الفئة إلى أنها تمثل طابور المنتظرين لتعيينات الحكومة من خلال وزارة القوى العاملة والذين يحدوهم الأمل فى أن ينضموا تحت مظلة العمل الحكومى.

جدول (9) : التوزيع النسبى للمتعطلين حسب فئات السن والنوع فى محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960.

السنة	15-24 سنة			25-34سنة			35سنة فأكثر			جملة عامة
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	
1960	52.5	13	65.5	12.1	3.8	15.9	13.4	5.2	18.6	100
1976	56.9	30.8	87.7	7.6	1.4	9	2.8	0.5	3.3	100
1986	47.3	22.9	70.2	18.3	7.7	26	3.7	0.1	3.8	100
1996	23.2	29.1	52.3	16.1	25.5	41.6	2.3	3.8	6.1	100
2006	41.8	29.5	71.3	17.4	9.5	26.9	1.3	0.5	1.8	100
2014	26.5	15.5	42	11.1	23.2	34.3	10.6	13.1	23.7	100

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

- أخذت نسب المتعطلين فى الفئة العمرية (35 فأكثر) اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض على مدى فترة الدراسة حتى وصلت إلى 1.8٪ فقط من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006، وإن كانت قد ارتفعت فى عام 2014 لتشكل نحو 23.7٪ من جملة المتعطلين، وعلى الرغم من ذلك فإنها جاءت فى المرتبة

الأخيرة من حيث حجم المتعطلين، وربما يرجع انخفاض حجم المتعطلين بتلك الفئة إلى أن سكانها هم أكثر فئات العمالة استقراراً ، حيث إنه من المتوقع أن من يصل إلى هذا السن يكون عاملاً بالفعل، حيث ينعدم الأمل فى تعيين القوى العاملة خاصة وأنها تشترط فى كثير من الأحيان أن لا يزيد سن المتقدم لشغل الوظيفة المعلن عنها عن 35 عاماً إلا فى أضيق الحدود.

- استأثر الذكور بأعلى نسب للبطالة فى جميع الفئات العمرية خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ تركز أكبر نسبة لبطالة الإناث فى فئة (15–24 سنه) حيث تقل فى الفئات العمرية الأخرى حتى تكاد تنعدم فى فئة العمر (35 سنة فأكثر) عام 1986، حيث لا تشكل سوى 0.1٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة فى العام نفسه، وإن كانت قد عادت للظهور بنسبة ضئيلة فى تعدادى 1996 و 2006 لتشكل 3.8٪ و 0.5٪ على التوالى، ويرجع ذلك الانخفاض فى كثير من الأحوال إلى تغير الحالة الاجتماعية لهن بالزواج حيث يرفض بعض الأزواج بحث الزوجة عن عمل وإن لم تكن تعمل من قبل، وإن كانت الظروف المعيشية القاسية تجبر البعض على طرق باب العمل مرة أخرى، مما أدى إلى ارتفاع نسبتهن بتلك الفئة مرة أخرى لتشكل 13.1٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2014، ولكى تتضح الصورة أكثر فسوف يتم دراسة المتعطلين وفق فئات السن على مستوى مراكز محافظة الغربية، حيث تبين من دراسة الجدول (10) والشكل (11) ما يلى: تركز معظم المتعطلين عن العمل فى الفئة العمرية (15–24 سنة) على مستوى جميع مراكز محافظة الغربية، وإن تباينت نسبها من مركز إلى آخر ومن فترة تعدادية إلى أخرى، واتخذت نسب البطالة بهذه الفئة اتجاهاً عاماً نحو التزايد المستمر بمعظم مراكز المحافظة وذلك بمقارنة عامى 1960 و 2006، حيث تجاوزت 70٪ من جملة المتعطلين بجميع مراكز المحافظة عدا مركز طنطا إذ شكلت ما يزيد على ثلثى المتعطلين به عام 2006، ويرجع ارتفاع نسب المتعطلين بهذه الفئة إلى أن الغالبية العظمى من المتعطلين بمراكز محافظة

الغربية هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة للتوسع غير المخطط فى نظم التعليم، الذى دفع بأعداد كبيرة من الخريجين إلى سوق العمل دون توافر فرص عمل كافية ومناسبة لهم، مما أدى إلى بقاء هؤلاء الخريجين فى حالة بطالة لفترة طويلة عاجزين عن الحصول على فرصة عمل مناسبة تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية.

جدول (10) : التوزيع النسبى للمتعطلين طبقاً لفئات السن فى مراكز محافظة الغربية خلال عامى 1960 و 2006.

المركز	1960				2006			
	24-15	34-25	35 فأكثر	جملة	24-15	34-25	35 فأكثر	جملة
طنطا	68.6	10	21.4	35.4	67.2	31	1.8	27.1
السنطة	64.5	19.1	16.4	9.8	73.8	25.4	0.8	11.2
المحلة	58	17.2	24.8	22.2	72.3	26.1	1.6	23.3
بسيون	69.8	12.9	17.3	7.2	73.7	25.3	1	3.8
زفتى	65.2	18.4	16.4	7.3	75.6	23.5	0.9	12.6
سمنود	64.9	15.4	19.7	7.2	75.8	21.7	2.5	5.6
قطور	66.2	18.2	15.6	2.8	70.6	28.3	1.1	6.8
كفر الزيات	70.6	11	18.4	8.1	71.4	27.6	1	9.6
جملة المحافظة	**65.5**	**15.9**	**18.6**	**100**	**71.3**	**26.9**	**1.8**	**100**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية السنوات المذكورة.

- جاءت الفئة العمرية (25-34 سنة) فى المرتبة الثانية من حيث نسب المتعطلين، والتى أخذت اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع فى جميع مراكز محافظة الغربية، فى حين سجلت جميع مراكز المحافظة انخفاضاً واضحاً فى نسب المتعطلين فى الفئة العمرية (35 سنة فأكثر) عام 2006، حيث لم تتجاوز

نسبها 2.5٪ والتى سجلها مركز سمنود وتلاه مركز طنطا بنسبة 1.8٪، بينما سجل مركز السنطة أقل نسبة للمتعطلين بهذه الفئة إذ لا تشكل سوى 0.8٪ من جملة المتعطلين بالمركز فى العام نفسه.

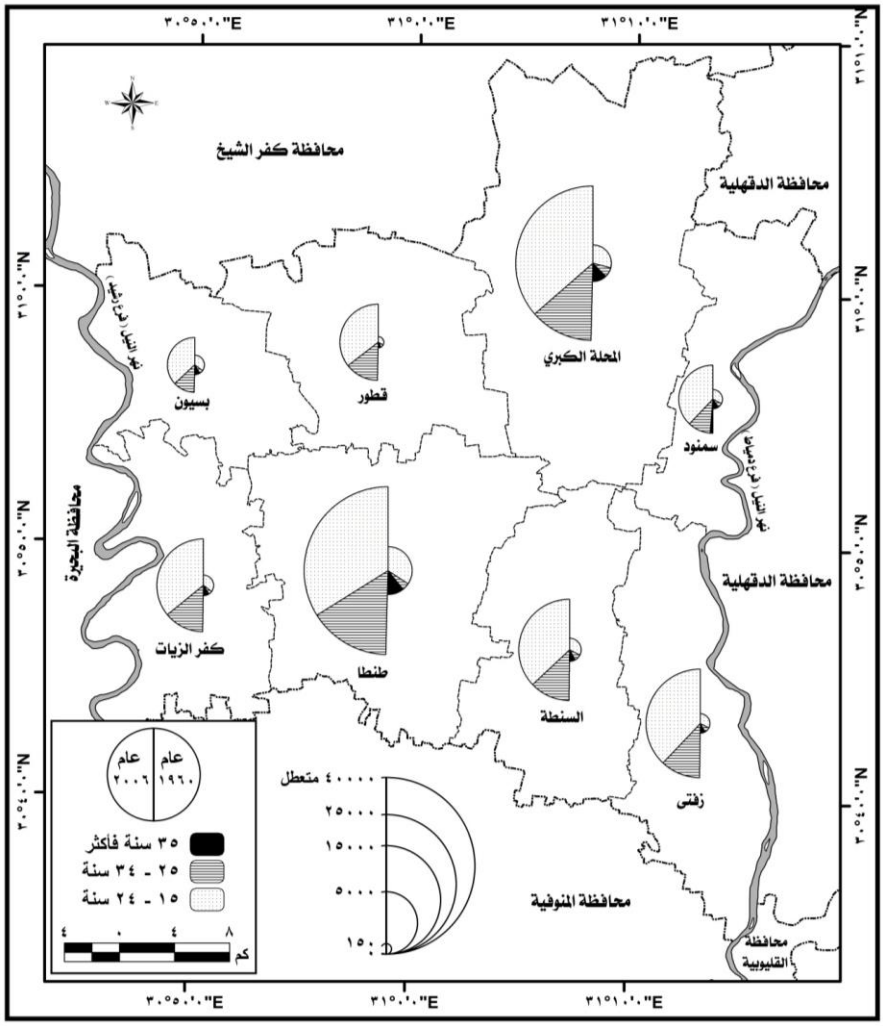

شكل (11) : التوزيع الجغرافى للمتعطلين طبقاً لفئات السن بمراكز محافظة الغربية عامى 1960 و 2006م.

2) الحالة التعليمية للمتعطلين :

شهد سوق العمل المصرى فى الآونة الأخيرة تفاقماً ملحوظاً لمشكلة البطالة بأشكالها وأنواعها المختلفة، حيث أخذت أشكالاً لم تكن موجودة فى الماضى، حيث انحصرت ظاهرة البطالة فى بادئ الأمر فى فئة الأميين والتى تعد من العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية، إلا أنه سرعان ما تغير الوضع وظهرت بطالة واضحة بين خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية الفنية (رئاسة الجمهورية، 2002, ص186)، حيث أطلق عليها البعض حالة التحول من بطالة الأميين إلى بطالة المتعلمين، ولا يرجع ذلك إلى زيادة نسبة المتعلمين ولكنه يرجع إلى قصور السياسة التعليمية وعدم قدرتها على استثمار تلك الثروة البشرية نتيجة عدم التنسيق بين مخرجات المنظومة التعليمية ومتطلبات سوق العمل، الأمر الذى أسفر عن عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية الحالية – سواء كانت إنتاجية أم خدمية – على استيعاب تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم والذين يكتظ بهم سوق العمل من عام لآخر، وبدراسة الجدول (11) والشكل (12) يستنتج ما يلى:

- تباينت نسب البطالة بين مختلف الفئات التعليمية لتصل أقصاها بين المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة والتى استحوذت على أكثر من نصف المتعطلين بمحافظة الغربية عام 2006، بعد أن كانت لا تشكل سوى ربع المتعطلين عام 1960، وعلى الرغم من انخفاض نسبتها عام 2014 إلا أنها شكلت ما يزيد على خمسى (43.1٪) المتعطلين بالمحافظة، وهذا يؤكد على ضعف المحتوى العلمى للمؤهلات المتوسطة والذى لا يتواكب مع احتياجات المهن والأعمال التى تتطلب مثل هذه المؤهلات فى سوق العمل، الأمر الذى يستوجب إعادة هيكلة مضمون تلك المؤسسات التعليمية حتى تفى بالغرض منها، كما ارتفعت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات الجامعية لتصل إلى 36٪، وبذلك تضم الفئتان معاً ما يقرب من أربعة أخماس (79.1٪) المتعطلين بالمحافظة عام 2014، مما يؤكد حقيقة أن البطالة فى محافظة الغربية تتجه سريعاً إلى أن تكون بطالة المؤهلين بالدرجة الأولى.

جدول (11) : التوزيع النسبى للمتعطلين حسب الحالة التعليمية والنوع فى محافظة الغربية خلال الفترة 2014/1960.

السنة	النوع	أمى	يقرأ ويكتب	مؤهل أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق متوسط	مؤهل جامعى فما فوق	الجملة
1960	ذكور	22.8	25.4	4.1	21.2	0.9	4	78.4
	إناث	13.7	2.4	0.7	3.8	0.5	0.5	21.6
	جملة	36.5	27.8	4.8	25	1.4	4.5	100
2006	ذكور	4.1	2.1	4.9	32.2	2.6	14.6	60.5
	إناث	1.9	0.8	1.8	21.3	2.4	11.3	39.5
	جملة	6	2.9	6.7	53.5	5	25.9	100
2014	ذكور	2.9	3.1	6.4	21	1.5	13.3	48.2
	إناث	2.9	0.6	0.4	22.1	3.1	22.7	51.8
	جملة	5.8	3.7	6.8	43.1	4.6	36	100

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

- شكل المتعطلون من حملة المؤهلات فوق المتوسطة نسبة منخفضة مقارنة بنسبة حملة المؤهلات المتوسطة والجامعية، حيث لم تتجاوز نسبتهم 4.6٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2014، ويرجع ذلك إلى إقبال أبناء المحافظة على إتمام التعليم الجامعى رغبة فى الحصول على فرصة عمل أفضل، أو الاكتفاء بالمؤهل المتوسط رغبة فى دخول سوق العمل مبكراً.

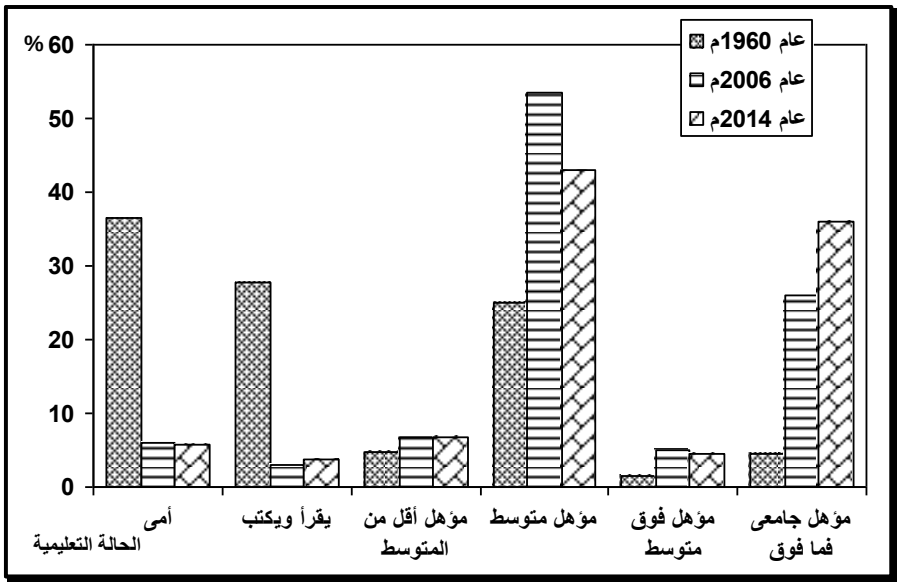

شكل (12) : نسبة المتعطلين حسب الحالة التعليمية بمحافظة الغربية خلال الفترة 1960-2014م.

- أخذت نسبة البطالة بين غير المؤهلين اتجاها عاماً نحو الانخفاض فبعد أن كانت تضم أكثر من ثلثى المتعطلين عام 1960، انخفضت إلى 16.3٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2014، ويرجع ذلك إلى سياسة التوسع فى التعليم نتيجة لمجانيته فى مراحله المختلفة مما أدى إلى زيادة الخريجين فى مختلف قطاعات التعليم بشكل تجاوز الطلب عليهم من قبل سوق العمل والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويؤكد ذلك عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد الهائلة من المتعلمين بقدر ما يستوعب من الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة وحملة المؤهل أقل من المتوسط، حيث أن هذه الفئات غير المؤهلة تقبل القيام بأى عمل وبأدنى الأجور خاصة فى القطاع غير الرسمى والذى ترتفع به نسبة الأميين.

- تراجعت نسبة التعطل لدى الإناث غير المؤهلات بمحافظة الغربية من 16.8٪ من جملة المتعطلين عام 1960 إلى 3.9٪ عام 2014، ويرجع ذلك إلى تحسن مستوى التعليم وزيادة التحاق الإناث به، وبالتالى تراجعت نسبة الأمية بين السكان بصفة عامة والإناث بصفة خاصة، ومن ثم ارتفعت نسبة التعطل للإناث المؤهلات بصورة سريعة فاقت نظيرتها للذكور المؤهلين لتصل إلى (47.9٪) عام 2014، بعد أن كانت لا تشكل سوى 4.8٪ عام 1960 مقابل 35.8٪ و26.1٪ للذكور على الترتيب نفسه، ويشير التراجع النسبى للمتعطلين غير المؤهلين وزيادة نسبة المتعطلين المؤهلين فى سوق العمل إلى ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف التى تعد من أهم أسباب بطالة المتعلمين وتزايدها بين الذكور والإناث على حد سواء.

وبدراسة التركيب التعليمى للمتعطلين على مستوى مراكز محافظة الغربية والذى يوضحه الملحق (4) يمكن استنتاج ما يلى :

- تباينت نسب المتعطلين حسب المستوى التعليمى على مستوى مراكز المحافظة فى عامى 1960 و2006، وربما يرجع ذلك إلى تفاوت توزيع الأنشطة الاقتصادية السائدة بهذه المراكز، كما لوحظ أن المتعطلين المؤهلين يشكلون أكثر من نصف المتعطلين على مستوى مراكز المحافظة عام 2006، وإن كانت تزيد نسبتهم لتصل إلى أكثر من ثلثى المتعطلين بمركزى طنطا والمحلة الكبرى، بينما انخفضت نسبة المتعطلين غير المؤهلين بجميع مراكز المحافظة عما كانت عليه عام 1960.
- تعتبر نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة هى السائدة بجميع مراكز المحافظة فى عام 2006، وهى بذلك تزيد على نظيرتها عام 1960، فقد ضمت هذه الفئة أكثر من 50٪ من جملة المتعطلين بمركز بسيون، وتجاوزت 40٪ فى مراكز السنطة وقطور وسمنود والمحلة الكبرى، فى حين تراوحت نسبة

المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة عام 2006 بين 1.8٪ و6٪، بينما ارتفعت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات الجامعية بجميع مراكز المحافظة عام 2006عن نظيرتها عام 1960، وجاء مركز طنطا فى المرتبة الأولى من حيث حجم المتعطلين الجامعيين بنسبة 23.6٪ من جملة المتعطلين بمركز طنطا، فى حين جاء مركز قطور فى المرتبة الأخيرة بنسبة 8.2٪ عام 2006، وربما يرجع ذلك إلى التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية ومنها جامعة طنطا الأمر الذى شجع كثير من الطلاب على مواصلة دراستهم الجامعية أملا فى تحسين مستواهم المادى والأدبى.

3) الحالة الاجتماعية للمتعطلين :

بتحليل بيانات الجدول (12) يمكن استنتاج الحقائق التالية :

- ارتفعت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم الزواج بمحافظة الغربية لتصل إلى ما يقرب من ثلثى (63.8٪) المتعطلين بالمحافظة عام 2006، وهى بذلك تزيد على نظيرتها عام 1960، ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات البطالة بالمحافظة والتى أثرت بشكل كبير على تأخر سن الزواج، حيث إن المتعطلين ينحصر اهتمامهم الأول فى الحصول على فرصة عمل مناسبة تمكنهم من الإقدام على الزواج وتحمل مسئوليات الحياة، كما لوحظ تفوق نسبة المتعطلين الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج (أعزب) على نظيرتها للإناث خلال عامى المقارنة، حيث بلغت نسبة الذكور بهذه الفئة نحو 66.2٪ من جملة الذكور المتعطلين بالمحافظة مقابل 46.3٪ للإناث عام 1960، بينما ارتفعت نسبتهم عام 2006 لتصل إلى 72.2٪ و 55.3٪ للذكور والإناث على الترتيب، وربما ترجع زيادة نسبة الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج إلى أن الذكور هم الذين يقع عليهم العبء الأكبر نحو تكاليف الزواج، مما يضطرهم إلى تأخير سن الزواج إلى ما بعد الحصول على فرصة عمل مناسبة.

- زيادة نسبة المتعطلين المتزوجين بمحافظة الغربية من 30.8٪ عام 1960 إلى 33.3٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006، وقد أسهم الذكور المتزوجين بنسبة 25.5٪ من جملة الذكور المتعطلين بالمحافظة، فى حين أسهمت الإناث المتزوجات بنسبة 41.2٪ من جملة الإناث المتعطلات بالمحافظة عام 2006، كما لوحظ انخفاض نسبة الإناث المتعطلات المتزوجات عن نظيرتها غير المتزوجات، ويرجع ذلك إلى صعوبة حصول الوافدات الجدد بسوق العمل على فرصة عمل مناسبة، مما أدى إلى زيادة نسبة المتعطلات غير المتزوجات لتصل إلى أكثر من نصف الإناث المتعطلات بالمحافظة عام 2006.
- انخفضت نسبة المتعطلين بين فئتى المطلقين والأرامل عام 2006 لتصل إلى 1.2٪ و 1.7٪ على الترتيب، وهى بذلك تقل عن نظيرتها عام 1960، كما انخفضت نسبتهم على مستوى النوع، وإن كان الانخفاض أكثر وضوحاً بين الإناث مقارنة بالذكور، وربما يرجع ذلك إلى ضعف مساهمتهن فى سوق العمل فضلاً على أنهن غالباً ما يمتن فى فئات عمرية متقدمة.

جدول (12) : التوزيع النسبى للمتعطلين حسب الحالة الزواجية والنوع فى عامى 1960 و 2006.

الحالة الزواجية	1960			2006		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أعزب	66.2	46.3	61.3	72.2	55.3	63.8
متزوج	31.1	30.4	30.8	25.5	41.2	33.3
أرمل	1.7	6.7	2.8	1.4	2.1	1.7
مطلق	1	16.6	5.1	0.9	1.4	1.2
جملة	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية عامى 1960 و2006.

ثامناً – العوامل الجغرافية المسببة للبطالة :

تعددت العوامل المسببة للبطالة فى مصر فمنها العوامل الديموجرافية والاجتماعية والعوامل الاقتصادية، وفيما يلى عرض لكل منها بشئ من التفصيل:

1) العوامل الديموجرافية والاجتماعية وتضم :

أ- الزيادة السكانية المستمرة :

تعد الزيادة السكانية من أهم العوامل الديموجرافية المسببة للبطالة على مستوى الجمهورية، ويؤكد ذلك وجود ارتباط طردى قوى قيمته 0.97 بين حجم الزيادة السكانية وقوة العمل، ومن ثم تزايد عدد المتعطلين، حيث إنه زاد معدل البطالة على مستوى الجمهورية نتيجة الزيادة السكانية المستمرة وبالتالى زيادة حجم القوى العاملة بها دون وجود زيادة مماثلة فى فرص العمل مما أدى إلى زيادة نسبة المتعطلين خاصة بين الخريجين الجدد الوافدين إلى سوق العمل.

وقد أدت الزيادة السكانية المستمرة فى محافظة الغربية إلى زيادة نسبة البطالة بها، حيث تشير بيانات الجدول (13) والشكل (13) إلى زيادة عدد سكان محافظة الغربية بصورة كبيرة خلال الفترة 2014/1960 ويؤكد ذلك ارتفاع معدل النمو السكانى بها من 1.8٪ خلال الفترة 1976/1960 إلى 2.6٪ للفترة 2014/2006، وهو بذلك يفوق نظيره على مستوى الجمهورية والذى بلغ 2.2٪ خلال الفترة الأخيرة، وقد ظل معدل النمو السكانى مرتفعاً على مستوى كلا من الجمهورية والمحافظة على الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة للحد من مشكلة الزيادة السكانية وذلك عن طريق إتباع بعض السياسات السكانية فى مجال تنظيم الأسرة ونشر التعليم وتحسين المستوى الصحى.

جدول (13) : تطور حجم السكان ومعدلات النمو فى محافظة الغربية مقارنة بالجمهورية خلال الفترة 2014/1960.

السنة	محافظة الغربية					الجمهورية	
	عدد السكان	حجم الزيادة السكانية		معدل التغير٪	معدل النمو السنوى %	عدد السكان	معدل النمو السنوى %
		الزيادة الكلية	الزيادة السنوية				
1960	1715212	–	–	–	–	25984101	–
1976	2291257	576045	36003	33.6	1.8	36626204	2.1
1986	2884599	593342	59334	25.9	2.3	48254238	2.7
1996	3406020	521421	52142	18.1	1.7	59312914	2.1
2006	4011320	605300	60530	17.8	1.6	72798031	2
2014	4751865	740545	92568	18.5	2.6	86814000	2.2

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لإجمالى الجمهورية فى السنوات المذكورة، والرقم الأخير تقديرى من واقع بيانات الإحصاءات الحيوية عام 2014.

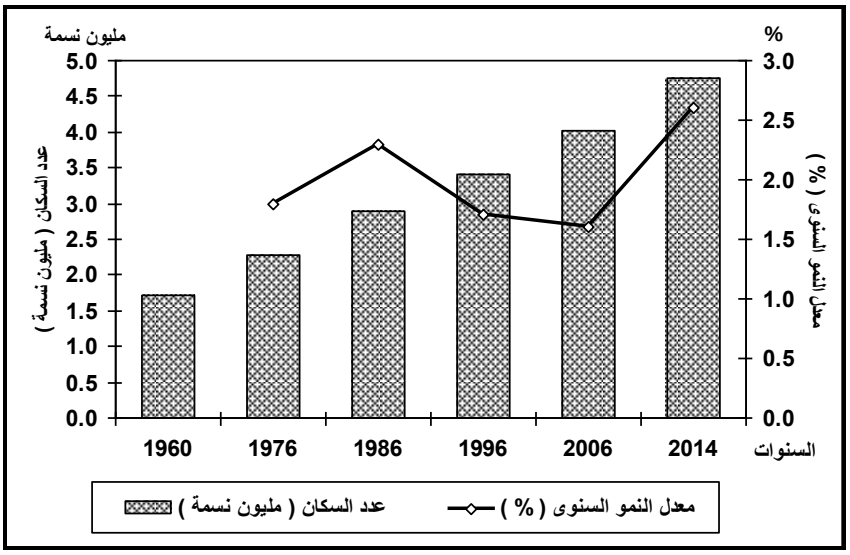

شكل (13) : تطور حجم السكان ومعدلات النمو فى محافظة الغربية خلال الفترة 1960–2014م.

وفى عام 1991 تم توضع وثيقة الاستراتيجيات السكانية فى مصر والتى تتكون من تسع استراتيجيات تغطى الفترة من عام 1991 حتى 2007 على ثلاث فترات خمسيه وكان العمل والعمالة أحد الاستراتيجيات التى وضعت لها الأهداف التالية :

- خفض أعداد العاملين فى الفئة العمرية (أقل من 15 سنة)، وتخفيض نسبة الأمية داخل قوة العمل، وزيادة نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى، والعمل على خفض معدلات البطالة، وتهيئة المناخ الاستثمارى الملائم لإقامة المشروعات والتوسعات الاستثمارية وتطويع التكنولوجيا الحديثة لاستيعاب المزيد من قوة العمل، وزيادة أعداد المصريين العاملين بالخارج، وقد حققت هذه الإستراتيجية بعض أهدافها على المستوى القومى ومنها: خفض عبء الإعالة الاقتصادية من 234٪ عام 1997 إلى 221٪ عام 2002، ورفع مساهمة المرأة فى قوة العمل من 13.9٪ إلى 15.9٪ لنفس الفترة، وتخفيض أعداد العاملين أقل من 15 سنة من 3.5٪ إلى 3٪، وخفض معدل البطالة بنسبة 0.7٪ وزيادة حجم العمالة المصرية بالخارج من 2.5 إلى 3 مليون عامل (المركز الديموجرافى بالقاهرة، 2004، ص ص 304-328).

ب- ارتفاع مساهمة الإناث فى قوة العمل :

ارتفعت نسبة مشاركة الإناث فى القوى العاملة على مستوى الجمهورية لتشكل 23.7٪ من اجمالى القوى العاملة بالجمهرية عام 2014، وتشير بيانات الجدول (14) والشكل (14) إلى ارتفاع معدل النمو السنوى لمشاركة الإناث فى قوة العمل بمحافظة الغربية من 1.6٪ خلال الفترة 1976/1960 إلى 7.6٪ خلال الفترة 2014/2006، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة التحاق الإناث بالتعليم واتجاه المجتمعات إلى تفعيل دور المرأة، فضلاً على سعى أعداد كبيرة من الإناث وراء الحصول على فرصة عمل للحصول على دخل إضافى من أجل تحسين المستوى المعيشى لأسرهم، وقد ترتب

على زيادة معدل دخول الإناث سوق العمل منافسة الذكور فى معظم قطاعات العمل، مما أدى إلى زيادة أعداد المتعطلين من الذكور فى المحافظة.

كما كان لحرص المرأة على تأكيد مكانتها فى المجتمع دوراً واضح فى زيادة مشاركتها فى القوة العاملة وخاصة فى القطاعات التى تتناسب مع طبيعتها مثل التعليم والصحة والعمل الاجتماعى والقطاع المصرفى وغيرها، ولكن سوق العمل لم يستطع استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الوافدات الجدد لسوق العمل، مما أدى إلى زيادة أعداد المتعطلات بمحافظة الغربية ليصل إلى 129 ألف متعطلة عام 2014 وبالتالى زيادة معدل بطالة الإناث من 2.9٪ عام 1960 إلى 40.7٪ عام 2014.

جدول (14) : تطور أعداد الإناث ومعدلات نموهم داخل قوة العمل بمحافظة الغربية خلال الفترة 1960 /2014.

السنة	عدد الإناث بالمحافظة	معدل النمو السنوى للإناث	حجم الإناث داخل قوة العمل	معدل النمو السنوى للعمالة النسائية	عدد المتعطلات بالمحافظة	معدل بطالة الإناث
1960	860599	-	51790	-	1533	2.9
1976	1132808	1.7	66821	1.6	18714	28
1986	1423720	2.3	79538	1.7	33339	41.9
1996	1685142	1.7	159484	6.9	62009	38.9
2006	1977324	1.6	172572	0.8	52603	30.5
2014	2344112	2.1	316400	7.6	129000	40.7

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية فى السنوات المذكورة، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

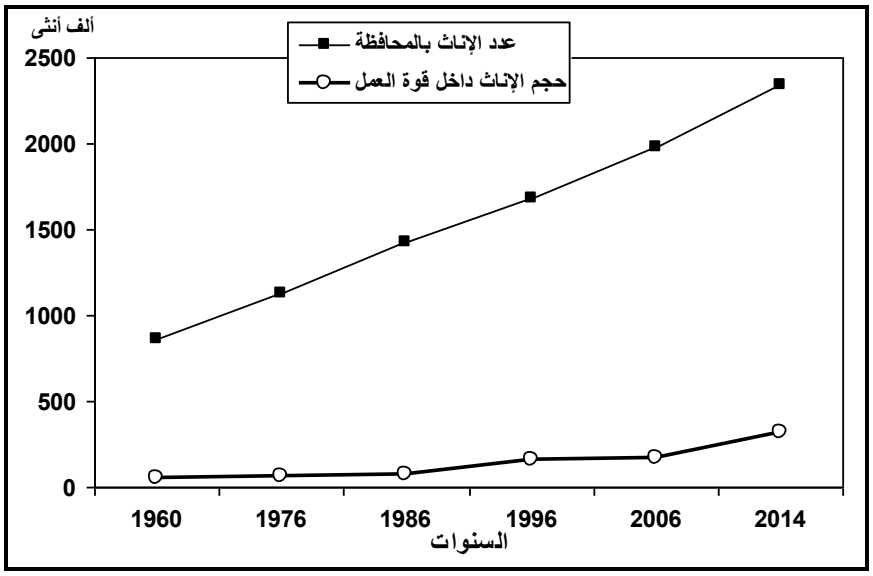

شكل (14) : تطور حجم الإناث داخل قوة العمل فى محافظة الغربية خلال الفترة 1960-2014م.

ج- السياسة التعليمية :

ترتب على عدم التنسيق بين السياسة التعليمية واحتياجات سوق العمل زيادة معدلات البطالة بين المتعلمين، فقد أصبح هناك فائض فى بعض التخصصات وعجز فى البعض الأخر، وبالتالى زيادة أعداد المتعطلين المتعلمين من ذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية على مستوى محافظات الجمهورية، ويؤكد ذلك بيانات الجدول (15)، حيث لوحظ ارتفاع عدد المتعطلين المؤهلين بمحافظة الغربية من 2292 متعطل يشكلون 32.8٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 1960 إلى 112515 متعطل بنسبة 84.4٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006، ثم ارتفع عددهم ليصل إلى 208500 متعطل عام 2014، وهم يشكلون بذلك ما يزيد على أربعة أخماس (83.7٪) المتعطلين بالمحافظة، وفى المقابل انخفضت نسبة المتعطلين غير المؤهلين من 67.2٪ عام 1960 إلى 16.3٪ عام 2014.

جدول (15) : التوزيع العددى والنسبى للمتعطلين طبقاً للمستوى التعليمى فى محافظة الغربية أعوام 1960 و 2006 و 2014.

المستوى التعليمى	1960		2006		2014	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المتعطلون غير المؤهلين	4689	67.2	20764	15.6	40700	16.3
المتعطلون المؤهلون	2292	32.8	112515	84.4	208500	83.7
الجملة	**6981**	**100**	**133279**	**100**	**249200**	**100**

المصدر: الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظة الغربية عامى 1960 و2006، والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014.

يوجد ارتباط طردى قوى قيمته 0.86 بين كلا من أعداد المتعطلين الجدد والأفراد ذوى المؤهلات العلمية بمحافظة الغربية، وهذا يؤكد أن من أهم أسباب بطالة المتعلمين انفصال السياسة التعليمية المتبعة حالياً عن احتياجات سوق العمل، فى الوقت الذى كانت فيه الأهداف الأساسية للتعليم تتمثل فى زيادة إنتاجية الفرد وبالتالى النهوض بنوعية العمالة أو ما يسمى بتنمية الموارد البشرية، الأمر الذى يسهم بدوره فى التنمية العامة وفى زيادة الحراك الاقتصادى والاجتماعى (وداد مرقص وآخرون، 2005، ص142)، مما أوجد حاجة ملحة إلى أخذ عملية تخطيط التعليم للنهوض بالقوى العاملة وخفض معدل البطالة مأخذ الجد والاهتمام من قبل المسئولين.

د- العمالة العائدة من الخارج :

إن من أهم أسباب تفاقم ظاهرة البطالة فى مصر بصفة عامة انخفاض أعداد العاملين بالخارج، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض أسعار النفط، وانتهاء معظم الدول العربية من مشروعات البنية الأساسية، وإتباع سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة أى السعودة والتعمين والتكويت وغير ذلك، هذا

فضلاً على المنافسة القوية من قبل العمالة الأسيوية رخيصة الأجر، كل ذلك أدى إلى قلة الطلب على العمالة المصرية، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية والتى نتج عنها الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المصرية، وبالتالى حدوث موجة ضخمة من العمالة المصرية العائدة من الخارج خاصة من دولة العراق والتى عاد منها حوالى 670 ألف فرد ومن الكويت 160 ألف فرد ومن الأردن 65 ألف فرد، بإجمالى عمالة عائدة قدرها 895 ألف فرد من هذه الدول الثلاثة، وهو ما يشكل 46٪ من إجمالى العمالة الموجودة فى دول الخليج العربى، وقد أضيفت هذه الأعداد إلى الرصيد القائم من البطالة (على عبد الوهاب نجا،2005، ص ص 144-147)، وقد أثرت العمالة العائدة على الاقتصاد المصرى من خلال رفع معدل البطالة وانخفاض معدلات تحويلات العاملين بالخارج، هذا فضلاً على الضغط على الخدمات التعليمية والصحية والإسكان والمواصلات وغير ذلك.

2) العوامل الاقتصادية :

وتتمثل فى ركود النشاط الاقتصادى والتقدم التكنولوجى والتوسع فى استخدام الميكنة، والتغيرات فى مساحة الأراضي الزراعية، وعقود العمل الضمنية، وسيتم تناول كل منها كما يلى:

أ- ركود النشاط الاقتصادى :

تعرض الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة لحالة ركود حقيقى أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وغلق الكثير من المصانع، بالإضافة إلى حالات التعثر لدى الكثير من رجال الأعمال، وتدهور قطاع الغزل والنسيج الذى يمثل العمود الفقرى للصناعة فى مصر من حيث عدد العاملين والقيمة المضافة (على عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 148)، مما يعنى أن جذور ظاهرة البطالة تكمن فى الاختلال والتشوه الذى أصاب هيكل الاقتصاد المصرى والذى يتمثل فى التضاؤل المستمر

للأهمية النسبية للقطاعات السلعية الرئيسية لصالح قطاعات الأنشطة الخدمية والتوزيعية، مما أدى إلى التناقص المستمر فى قدرة القطاعات الإنتاجية على خلق فرص عمل جديدة تسمح باستيعاب الموارد المتاحة من قوة العمل بشكل منتج، وهذا يعنى أن مشكلة البطالة فى مصر هى فى جانبها الأعظم بطالة هيكلية (ليلى أحمد الخواجة، 1989، ص 25).

ب- التقدم التكنولوجى والتوسع فى استخدام الألات :

يعد التقدم التكنولوجى والتوسع فى استخدام الألات من أهم العوامل الرئيسية التى أدت إلى زيادة عدد المتعطلين ليس فى محافظة الغربية فقط بل على مستوى الجمهورية، حيث إن الاستخدام المتزايد للآلات التكنولوجية والفنية فى مختلف القطاعات وبخاصة قطاعى الصناعة والزراعة أدى إلى حرمان جزء كبير من العاملين من حقهم فى العمل نتيجة لقيام الميكنة بالكثير من الأعمال التى كان يتطلب أداءها أعداداً كبيرة من العمال، وخير مثال على ذلك دخول الميكنة إلى القطاع الزراعى وخاصة فى مواسم الحصاد والذى أدى إلى الاستغناء عن كثير من العمال، مما نتج عنه ضعف طاقة هذا القطاع عن استيعاب العمالة الزراعية، هذا بالإضافة إلى تكثيف استثمارات الخطة الخمسيه على عمليات الإحلال والتجديد ومشروعات البنية الأساسية بنسبة بلغت 87.5٪ من حجم الاستثمارات وهى استثمارات لا يترتب عليها إيجاد فرص عمل جديدة بالقدر الكافى، هذا فضلاً على التحول إلى نظام الخصخصة وما يترتب عليه من بيع شركات القطاع العام والاستغناء عن عدد كبير من العاملين بها، وكذلك الأخذ بنظام الإحالة إلى التقاعد المبكر بين ضباط الجيش والشرطة وكبر حجم الهجرة العائدة من الخارج كل ذلك أثر فى ارتفاع نسبة البطالة (عمر محمد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 537-539).

ج- التغير فى مساحة الأراضى الزراعية :

يعد التغير فى مساحة الرقعة الزراعية من العوامل المهمة المؤثرة فى زيادة نسبة البطالة على مستوى الجمهورية ويؤكد ذلك انخفاض رقعة الأرض الزراعية بمحافظة الغربية، من 404213 فدان عام 2000 إلى 397932 فدان عام 2010 ثم إلى 380060 فدان عام 2014، ويرجع تقلص مساحة الأرض الزراعية بالمحافظة إلى الزحف العمرانى عليها نتيجة زيادة الحجم السكانى للمحافظة والذى أدى إلى زيادة معدلات النمو العمرانى الأفقى على حساب الأراضى الزراعية، هذا فضلاً على ثورة 25 يناير 2011، وما صاحبها من انفلات أمنى على مستوى الجمهورية، مما أدى إلى زيادة التعديات على الأراضى الزراعية الخصبة ليس فقط فى محافظة الغربية فحسب بل على مستوى الجمهورية، وبالتالى انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية، وانخفض مستوى الدخل العائد من الزراعة، ونتج عن ذلك انخفاض معدلات نمو العاملين بالزراعة فى المحافظة وبالتالى زيادة نسبة البطالة.

د- عقود العمل الضمنية :

ساهمت عقود العمل الضمنية فى زيادة نسبة البطالة على مستوى الجمهورية، حيث إن بعض المؤسسات توفر فرص عمل للأفراد لفترة محددة فى صورة العقد الضمنى، والذى يتضمن اتفاق بين العمال وصاحب العمل على عدد ساعات عمل معينة وأجر معين تحت ظروف معينة مثل انخفاض مستوى الإنتاج أو فى مواسم معينة، ثم تضطر المؤسسة أو الهيئة إلى الاستغناء عن تلك العمالة، التى تعتبرها عبئاً عليها، ويطلق عليهم العمالة الزائدة غير الكفء، وبالتالى يدخل هؤلاء الأفراد إلى دائرة البطالة.

تاسعاً – الآثار السلبية الناجمة عن البطالة وسبل مواجهتها :

1) الآثار السلبية الناجمة عن البطالة :

تعددت الآثار السلبية الناجمة عن البطالة، حيث إن البطالة لا تعد مشكلة اقتصادية وفقط بل لها آثار اجتماعية ونفسية سيئة على المتعطلين عن العمل ومن أهمها ما يلى:

أ- **تأخر سن الزواج،** حيث ساهمت البطالة فى تأخر سن الزواج بين المتعطلين على مستوى الجمهورية، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المتعطل على التزامات الزواج المادية نتيجة عدم وجود عمل دائم يوفر له دخل ثابت يمكنه من إقامة حياه زواجية مستقره، ويؤكد ذلك الارتفاع المستمر فى نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم الزواج فى محافظة الغربية حيث بلغت نسبتهم 63.8٪ عام 2006، وفى المقابل انخفضت نسبة المتعطلين المتزوجين إلى 33.3٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة فى العام نفسه.

ب- **انخفاض مستوى المعيشة،** حيث ترتب على البطالة حرمان الفرد من مصدر دخل يكفية لاقامة حياة مستقرة، ويسهم تغير مستوى الاقتصاد بصورة مباشرة فى تغير مستوى الأجور، ليس بالنسبة للأعداد المضافة سنوياً إلى سوق العمل من القوى العاملة فقط، بل أيضا بالنسبة للمشاركين بالفعل فى سوق العمل، إذ أن زيادة البطالة تساعد على حصول الأفراد على دخل منخفض قد لا يكفى احتياجاتهم ومتطلباتهم (محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، 1992، ص 158) وانخفاض مستوى الدخل يؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وبالتالى يدخل الفرد ضمن دائرة الفقر الذى تنعكس آثاره السلبية على المجتمع.

ج- **ارتفاع نسبة الإعالة :** تؤدى زيادة نسبة البطالة إلى ارتفاع معدل الإعالة على مستوى الجمهورية ويؤكد ذلك ان زيادة نسبة البطالة فى محافظة الغربية أدت إلى ارتفاع نسبة الإعالة الحقيقة بها من 242.4٪ عام 1960 إلى 263.8٪ عام 2006، حيث تعبر نسبة الإعالة الحقيقية عن التركيب الاقتصادى الفعلى للسكان.

د- **زيادة معدلات الجريمة :** تؤدى البطالة إلى عدم الاستقرار الأمنى وإثارة الاضطرابات داخل المجتمع نظراً لأن المتعطلين هم أكثر الفئات المجتمعية اتجاهاً نحو الانحراف والسلوك الاجرامى وقد زادت جرائم السرقة وتعاطى المخدرات والسلب وغيرها من الجرائم بين المتعطلين الشباب على مستوى الجمهورية ويؤكد ذلك زيادة عدد الجرائم بين المتعطلين فى محافظة الغربية حتى بلغ عددها نحو 1686 جريمة عام 2014 (مركز معلومات دعم واتخاذ القرار بالغربية، بيانات غير منشورة، 2014) ويرجع ذلك إلى الفراغ والشعور بعدم الانتماء وكثرة الضغوط النفسية والاجتماعية وما يترتب عليها من أمراض مثل الاكتئاب النفسى وإدمان المخدرات والسلوك العدوانى مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة بين الشباب المتعطلين بالمحافظة بهذه الصورة.

2) سبل مواجهة البطالة :

لقد تعددت أساليب مواجهة البطالة وذلك باعتبارها من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع، ومن أهم هذه الأساليب ما يلى:

أ- تخطيط القوى العاملة :

يعرف تخطيط القوى العاملة بأنه العملية المنتظمة المستمرة التى يتم بها حصر وتقدير موارد مجتمع ما من القوى البشرية، ثم تصنيف هذه القوة واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها أو توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة هيئة مركزية، وفقاً لخطة محددة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة (محمد سيف الدين فهمى، 2000، ص 112)، ويؤدى تخطيط القوى العاملة دوراً كبيراً ورئيساً فى كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعي، كما أن دراسة القوى العاملة وأبعادها المختلفة تعد مهمة جداً لأن هذه الفئة من السكان هى التى تصنع التقدم والتنمية (Shaker, 1990, p. 249).

كما أنه من الضرورى عند إجراء تخطيط لتنمية أى إقليم واستثمار موارده تتبع القوى العاملة فيه لتحديد نسب هذه القوى إلى جملة السكان، وذلك من أجل تحديد نسبة الإعالة بالإقليم ويقابل مثل هذه الدراسة كيفية تحديد العاملين وغير العاملين بين فئات السن الصغيرة، وتسهم مثل هذه الدراسة فى وضع خطط التنمية وتحديد الاستخدام الأمثل للقوى البشرية وخاصة أنها تظهر مستوى البطالة السائد فى الإقليم قيد الدراسة (محمد خميس الزوكة، 1991، ص 105).

ب- تشجيع الاستثمار :

يعتبر حجم الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أهم العوامل المؤثرة فى ظاهرة البطالة، فقد اتصفت سياسة توزيع الاستثمارات الثابتة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة منذ السبعينيات وحتى الآن بتحيزها ضد القطاعات السلعية مثل الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء والتشييد وذلك لصالح القطاعات التوزيعية والخدمية (النقل والمواصلات والتجارة والمال والمبانى السكنية والخدمات الأخرى)، وبالتالى فإن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الأولى تؤدى إلى عدم قدرة هذه القطاعات على خلق فرص عمل جديدة، فى حين أن القطاعات التى تحظى بمعدلات مرتفعة من الاستثمارات لا تسهم فى إيجاد زيادة فى فرص العمل إلا بنسبة محدودة، وذلك لاعتمادها على أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال (مجدى محمود شهاب، 1998، ص ص 80-82)، ولذا يجب تشجيع الاستثمارات التى توفر فرص عمل للشباب فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية.

ج- دور الصندوق الإجتماعى للتنمية فى مواجهة البطالة :

تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف توفير فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام، وتخفيف الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادى بوجه خاص، ولقد انتهج الصندوق الاجتماعى أسلوباً عملياً وفعالاً فى

حل مشكلة البطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية الصغيرة، ويستفيد من أنشطة الصندوق عادة محدودى الدخل وسكان المناطق الريفية والمناطق الأكثر تخلفاً وحرماناً من الخدمات العامة الأساسية، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل والخريجين الجدد والنساء المضطرات للعمل لرعاية ذويهن (الصندوق الاجتماعى للتنمية، 2014، ص 4).

ويعتبر الصندوق الاجتماعى للتنمية أحد القنوات الشرعية الفعالة فى مجال محاربة البطالة، حيث يقوم الصندوق بمجموعة من الجهود التى تدعم عمليات التنمية بشتى أشكالها وذلك على شكل قروض متناهية الصغر من خلال الجمعيات الأهلية على مستوى محافظات الجمهورية، حيث بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر التى أقامها الصندوق فى محافظة الغربية عام 2012 نحو5475 مشروعاً تم تمويلها بنحو 22.8 مليون جنية ووفرت حوالى 6022 فرصة عمل كما هو موضح بالجدول (16)، ثم زاد عدد المشروعات إلى 7562 مشروعاً عام 2013 تم تمويلها بنحو 39.6 مليون جنية وساهمت فى توفير 8318 فرصة عمل بالمحافظة، بينما فى عام 2014 انخفض عدد المشروعات متناهية الصغر التى أقامها الصندوق الإجتماعى بمحافظة الغربية إلى 5078 مشروعاً بنسبة 3.1٪ من إجمالى المشروعات المتناهية الصغر التى أقامها الصندوق على مستوى الجمهورية والبالغ عددها 162271 مشروعاً فى العام نفسه، وقد وفرت تلك المشروعات نحو 5629 فرصة عمل بالمحافظة بنسبة 3.7٪ من إجمالى فرص العمل التى وفرها الصندوق الاجتماعى للتنمية على مستوى الجمهورية عام 2014، والتى بلغت نحو 151544 فرصة عمل.

وتتركز معظم أنشطة القروض المتناهية الصغر فى إقامة المشروعات الخدمية البسيطة والتى تنتمى فى معظمها إلى مجالات الإنتاج الحيوانى والداجنى والمنتجات الغذائية، وقد ساعدت تلك المشروعات على توفير فرص عمل للمنتفعين، حيث تتراوح

فرص العمل التى يوفرها المشروع الواحد بين فرصة واحدة وثلاث فرص حسب حجم المشروع.

جدول (16) : المشروعات متناهية الصغر التى أقامها الصندوق الاجتماعى للتنمية فى الجمهورية ومحافظة الغربية.

السنة	المحافظة			الجمهورية		
	عدد المشروعات	التمويل بالمليون جنية	فرص العمل	عدد المشروعات	التمويل بالمليون جنية	فرص العمل
2012	5475	22.8	6022	148216	630.5	163038
2013	7562	39.6	8318	174278	863.7	191705
2014	5078	32.6	5629	162271	918.6	151544

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى، ابريل 2015، ص326.

كما ساعد الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تشغيل عدد كبير من المتعطلين على مستوى الجمهورية عن طريق دعم المواطنين فى مجالات المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض بحد أقصى مليون جنية وذلك دعماً للمواطنين فى شتى مجالات الأنشطة الاقتصادية مثل الأنشطة الصناعية والأنشطة الخدمية والتجارية إضافة إلى أنشطة المهن الحرة وذلك سعياً وراء تشجيع المواطنين والشباب على وجه الخصوص على العمل الحر وتعويدهم على تحمل مسئولية الإدارة والإنتاج والتسويق.

وبدراسة الجدول (17) لوحظ أن عدد المشروعات الصغيرة التى أقامها الصندوق بمحافظة الغربية عام 2012 بلغ عددها 1156 مشروعاً تم تمويلها بنحو 123 مليون جنية ووفر حوالى 3476 فرصة عمل بالمحافظة، بينما انخفض عدد المشروعات الصغيرة بالمحافظة عام 2014 إلى 784 مشروعاً بنسبة 4.9٪ من إجمالى المشروعات الصغيرة التى أقامها الصندوق الاجتماعى للتنمية على مستوى الجمهورية، والتى بلغ

عددها 16046 مشروعاً وقد وفرت تلك المشروعات نحو 2882 فرصة عمل بالمحافظة بنسبة 4.3٪ من إجمالى فرص العمل التى وفرها الصندوق على مستوى الجمهورية عام 2014 والبالغ عددها 66701 فرصة عمل.

جدول (17) : المشروعات الصغيرة التى أقامها الصندوق الاجتماعى للتنمية فى محافظة الغربية والجمهورية.

السنة	المحافظة			الجمهورية		
	عدد المشروعات	التمويل بالمليون جنية	فرص العمل	عدد المشروعات	التمويل بالمليون جنية	فرص العمل
2012	11156	123	3476	17757	1520	49734
2013	719	84.7	1439	12529	1510	37921
2014	784	94.7	2882	16046	2111	66701

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى، ابريل 2015، ص 325.

د- التدريب وإعادة التأهيل :

يعد التدريب وإعادة التأهيل أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة، حيث إن مراكز التدريب تساهم فى تنمية مهارات الراغبين فى العمل ولا يعملون وإعادة تأهيلهم، ويهدف التدريب التحويلى إلى تغيير المسار المهنى للتخصصات التى يوجد بها فائض عن حاجة السوق ليسد العجز فى تلك التى تعانى من نقص العمالة، وقد نشأ هذا النظام خصيصاً لتحقيق نوع من التوازن النسبى بين كل من جانبى العرض والطلب على العمالة داخل السوق المحلية (محمد عثمان اسماعيل حميد وآخرون، 1998، ص124).

وقد بلغ عدد مراكز التدريب المهنى على مستوى الجمهورية نحو 52 مركز تدريب التحق بها 19161 متدرب عام 2011/2010 منها 4 مراكز فى محافظة

الغربية التحق بها 1116 متدرب (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2012، ص 23 و 35)، وفى الواقع أنه كان من الممكن لمراكز التدريب وإعادة التأهيل المنتشرة فى ربوع الجمهورية أن تؤدى دورها فى خلق فرص عمل جديدة أو أن تعيد التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة، ولكن ذلك لم يتحقق لعدة أسباب منها: عدم التنسيق بين تلك المراكز فهى جميعها تعمل فى جزر منعزله، كما أنها تعمل دون أن يكون لديها المعلومات الكافية عن احتياجات سوق العمل فى المهن المختلفة، وقد أدى ذلك إلى أنها تقوم بتدريب الأفراد على مهن قد لا يحتاج إليها سوق العمل، أو على مهن مكررة أو مهن دون المستوى الفنى المطلوب.

ويرى البعض أن مراكز التدريب وإعادة التأهيل قد ساعدت على اختلال سوق العمل المصرى فهى تدفع سنوياً بمخرجات تدريب تزيد على المائة ألف من الشباب إلى سوق العمل ومعظمهم يضاف إلى تراكمات البطالة مما أدى إلى فقدان الشباب المتدرب الثقة فى تلك المراكز ومن ناحية أخرى إهدار المال والجهد دون أن يكون هناك عائد حقيقى وواضح لعملية التدريب المهنى (يوسف مصطفى محجوب، 2002، ص204)، ولذا يجب على المسؤلين الاهتمام بمراكز التدريب وإعادة التأهيل من أجل تحقيق الهدف الأساسى من إنشائها وهو خلق فرص عمل جديد للشباب وذلك من خلال دراسة الاحتياجات الحقيقية والواقعية لسوق العمل ومن ثم التركيز فى عمليات إعادة التأهيل على إتقان تلك التخصصات المطلوبة.

هـ- سبل أخرى لمواجهة مشكلة البطالة من أهمها :

- إمكانية الاستفادة من فكرة المعاش المبكر، مع إلزام صاحب العمل عند خروج أحد العاملين من الخدمة مبكراً بأن يحل محله عامل آخر ممن تم

الاستغناء عنهم لأسباب اقتصادية فى القطاعات المختلفة، ويتم تدريبهم بقصد إلحاقهم بعمل آخر (أحمد حسن البرعى، 1996، ص 67).

- الاستفادة من تجارب الدول التى تمكنت من التخفيف من حدة البطالة بها، ومنها المانيا واليابان على ان يتناسب ذلك مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصرى.
- تطوير مشروعات الضمان الاجتماعى والتوسع فيها إلى جانب التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة وتدعيمها وتطويرها كوسيلة لاستيعاب فائض العمالة والحد من مشكلة البطالة.
- تحسين العلاقات الخارجية بين مصر والدول العربية والأجنبية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية من أجل إيجاد سوق مناسبة للمنتجات المصرية، بما يوسع قاعدة الاستثمار فى مصر، وبالتالى إيجاد فرص عمل أكبر للعمالة المصرية فى الداخل والخارج.
- تطوير السياسة التعليمية والربط بينها وبين متطلبات سوق العمل من خلال الجمع بين التعليم وإعادة التأهيل المهنى وبالتالى إعداد قوة عاملة متعلمة ومدربة لديها القدرة على التنقل الوظيفى وفق متطلبات سوق العمل.
- التوسع فى نشر الوحدات الصحية خاصة فى المناطق الريفية لزيادة التوعية بضرورة وأهمية تنظيم الاسرة، أو رفع السن القانونى للزواج والاهتمام بتعليم المرأة وذلك لخفض معدلات الخصوبة والحد من مشكلة الزيادة السكانية.

الخاتمة :

أبرزت دراسة البطالة فى جمهورية مصر العربية مع التطبيق على محافظة الغربية عدة حقائق يمكن إيجازها فيما يلى:

- زيادة أعداد المتعطلين بالجمهورية خلال الفترة2014/1960 حوالى 26 مرة خلال 54 عاماً مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بالجمهورية، حيث اتجهت

اعداد المتعطلين نحو الارتفاع بشكل لافت للانتباه منذ تعداد 1986، وقد زادت أعداد المتعطلين بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين لتصل إلى أكثر من 3.5 مليون عاطل عام 2014، وبالتالى زاد معدل البطالة حت بلغ 13٪، حيث تركز أكبر عدد من المتعطلين فى المحافظات الأكثر سكاناً.

- سجلت أعلى معدلات البطالة فى محافظات بورسعيد والاسكندرية والغربية والسويس والقاهرة وأسوان والتى ضمت مايقرب من ثلث المتعطلين بالجمهورية عام 2014.
- زاد عدد المتعطلين بمحافظة الغربية من 6981 متعطل عام 1960 إلى ما يقرب من ربع مليون متعطل عام 2014، بزيادة سنوية قدرها 4486 متعطل، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بالمحافظة من 1.4٪ عام 1960 إلى 18.3٪ عام 2014، وهو بذلك يفوق نظيره على مستوى الجمهورية والذى بلغ نحو 13٪ فى العام نفسه.
- ارتفعت معدلات البطالة فى محافظة الغربية بين كل من الذكور والإناث وإن كانت تبدوا أكثر وضوحاً لدى الإناث عنها لدى الذكور حيث ارتفع معدل بطالة الإناث من 2.9٪ عام 1960 إلى 40.7٪ عام 2014، متفوقاً بذلك على نظيره لدى الذكور طوال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى جذب سوق العمل للعمالة من الذكور بصورة أكثر من نظيرتها لدى الإناث خاصة فى ظل تراجع القطاع الحكومى والعام عن دوره فى تعيين الخريجين تاركاً العبء على القطاع الخاص الأكثر جذبا لعمالة الذكور.
- تباين التوزيع الجغرافى للمتعطلين على مستوى مراكز محافظة الغربية حيث استحوذ مركزى المحلة وطنطا على ما يزيد على نصف المتعطلين بالمحافظة عام 2006.

- تزايد حجم المتعطلين على مستوى حضر وريف محافظة الغربية حيث ارتفع معدل البطالة بحضر المحافظة على نظيره فى ريفها خلال فترة الدراسة، فقد تزايد معدل البطالة بالحضر من 2.5٪ عام 1960 إلى 21.5٪ عام 2014.
- تركزت أكبر نسبة للمتعطلين فى فئة المتعطلين الجدد لتشكل 95.9٪ من جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006.
- اتسمت البطالة بتركزها الشديد فى الفئة العمرية (15–24 سنة) على مدى فترة الدراسة.
- تباينت نسب البطالة بين مختلف الفئات التعليمية لتصل أقصاها بين المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة والتى استحوذت على أكثر من نصف جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006.
- ارتفعت نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم الزواج بمحافظة الغربية لتصل إلى ما يقرب من ثلثى جملة المتعطلين بالمحافظة عام 2006.
- تعددت أسباب البطالة ومنها الزيادة السكانية المستمرة، وارتفاع مساهمة الإناث فى سوق العمل إضافة إلى السياسة التعليمية والهجرة العائدة من الخارج، فضلاً على التقدم التكنولوجى والتوسع فى استخدام الألات الحديثة.
- ترتب على زيادة معدلات البطالة بعض الآثار السلبية ومنها انخفاض مستوى الدخل وتأخر سن الزواج وارتفاع نسبة الإعالة الحقيقية وزيادة معدلات الجريمة بين الشباب المتعطلين.
- تقترح الدراسة ضرورة تخطيط القوى العاملة وتشجيع الاستثمار وتفعيل دور الصندوق الاجتماعى للتنمية، والاهتمام بمراكز التدريب وإعادة التأهيل من أجل توفير فرص عمل للمتعطلين لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً على ضرورة تطوير مشروعات الضمان الاجتماعى ودعمها، وتطوير السياسة التعليمية والربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والاهتمام

بالصناعات الريفية الصغيرة، بالإضافة إلى الحد من مشكلة الزيادة السكانية والأخذ بفكرة المعاش المبكر من أجل خفض نسبة البطالة.

المراجع والمصادر

أولاً – المراجع العربية :

- أحمد حسن البرعى (1996) : الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة – خطة قومية للعلاج، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 102، القاهرة .
- إسماعيل صبرى (1989) : الخصائص المشتركة وظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- جهاد محمد أبو طويلة (1999) : البطالة فى قطاع غزه دراسة تحليلية للواقع الاقتصادى والسياسى، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (34).
- الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء (2012) : النشرة السنوية لاحصاءات التعليم بالمدارس والمعاهد ومركز التدريب غير الخاضعة للأزهر ووزارة التعليم عام 2011/2010، اصدار فبراير 2012.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2014) : النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2014، إصدار إبريل 2015.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المفاهيم والتعاريف المستخدمة بقطاع الإحصاء، يناير 1990.
- رالف هوسمانز وآخرون (1996) : مسوح السكان الناشطين اقتصادياً والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، مكتب العمل الدولى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو)، عمان.
- رئاسة الجمهورية (2002) : المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية والعشرون، القاهرة.
- سامح عبد الوهاب (2002) : البطالة فى المجتمع الحضرى للقاهرة الكبرى، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد (62)، العدد (2).

- الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقرير إنجازات الصندوق الاجتماعى للتنمية بمحافظة الغربية عام 2014.
- على عبد الوهاب نجا (2005) : مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى عليها– دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- عمر محمد الصادق (2001) : البطالة عالمياً وإقليمياً، دراسة حالة مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، العدد (19)، الجزء الثانى، القاهرة.
- فتحى قابيل محمد متولى **(2008)** : مشكلة البطالة الأسباب – المعوقات – الحلول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
- ليلى أحمد الخواجة (1989) : دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .
- مجدى محمود شهاب (1998) : متغيرات سوق العمل المحلى وانعكاساته على مشكلة البطالة فى مصر، دار المعرفة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- مجلس الشعب (2001) : الفصل التشريعى الثامن، دور الانعقاد العادى الأول، التقرير الثالث، البطالة، القاهرة، إبريل 2001.
- محمد خميس الزوكة (1991) : التخطيط الإقليمى وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد سالم إبراهيم مقلد (2012) : بطالة الإناث فى ظل ظروفها الجنوسية بمصر، مجلة كلية الآداب– جامعة القاهرة– المجلد 72– العدد 5.
- محمد سيف الدين فهمى(2000) : التخطيط التعليمى أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، القاهرة .
- محمد صفى الدين أبو العز وأخرون (1992) : مشكلة البطالة فى الوطن العربى دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- محمد عبد الرحمن الشرنوبى (2005) : السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمد عثمان إسماعيل حميد وآخرون (1998) : إدارة القوة البشرية فى منشآت الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مركز التدريب والدراسات السكانية (2000) : أساسيات على السكان طرق وتطبيقات، الجمهورية اليمنية، جامعة صنعاء.
- المركز الديموجرافى بالقاهرة (2004) : سكان مصر فى القرن العشرين، سلسلة إصدارات المركز، الطبعة الثانية.
- مركز معلومات دعم واتخاذ القرار بمحافظة الغربية (2014) : بيانات غير منشورة.
- نجلاء الأهوانى (1993) : ظاهرة بطالة الشباب فى الاقتصاد المصرى، مصر المعاصرة، العدد (433) السنة الرابعة والثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- وداد مرقص وآخرون (2005) : السكان والتنمية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- يوسف مصطفى محجوب (2002) : الاختلالات فى سوق العمل وأساليب الموازنة بين العرض والطلب، المؤتمر الأول لسوق العمل فى العالم العربى، كلية التجارة – جامعة طنطا.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

- African Development Bank (2009): Egypt Private Sector Country Profile of Economic Theory, St. Martin Press, New York.
- Godfrey, M. (1986): Global Unemployment, The New Challenge
- Lim Chonge, Y. (1989): Employment Policy and Strategy, A reach For Options, University of Singapore.

- Ramzi Zaki (1995): The Impact of Stabilization and Structural Adjustment Programs on Human Development in The Arab World, New York.
- Shaker, M.R. (1990): Some Indicators of Imbalance in Egyptian Labour Market, Studies In African Asian Demography, CDC, Annual seminar, Monograph No. 25, Cairo.
- Shrock, H.S. & Siegel, J.S. (1976): The Methods and Materials of Demography, Academic Press, New York.
- UNDP (2010): Egypt's Progress Towards Achieving The Millennium Development Goals 2010.
- United Nations (2013): Inequality Matters, Report on The World Social Situation 2013, New York.
- http://www.urbanline.org/ar/reasrch/economic.
- Http://ar.tradingeconomics.com/countrylist/unemployment.rate.